



كيف يهزم السوريون أنفسهم في لبنان! (ص: ٣/٢)

تصور جديد في واشنطن لمسألة أمن الخليج

مصالحة أميركية - إيرانية في ولاية كلينتون الثانية!

المركزية الأميركية إلى أن إيران لا تنفق على قواتها العسكرية أكثر من ثلاثة مليارات من الدولارات في السنة، بينما تزيد النفقات العسكرية السعودية وحدها على ١٥ ملياراً. وفي رأي المصادر الأميركية أن هذا التوجه الجديد وجهة المصالحة مع إيران لن يأخذ ملامح الحقيقية قبل انتخابات الرئاسة في طهران في الربيع المقبل، ومعرفة التوجهات الجديدة للرئيس الإيراني الجديد.

سلة الأخبار

ميليشيا بحرينية، شكلت حكومة البحرين بأمر من الأمير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة حرساً وطنياً بقيادة الشيخ محمد بن عيسى نجل الأمير، وذلك إضافة إلى قوات الجيش والأمن، وتتخوف مصادر خليجية من أن تؤدي هذه الخطوة إلى انتشار الميليشيات العسكرية في الخليج، وإلى نشوء حساسيات بين القوات النظامية والميليشيات.

الحكم الإسلامي، أصدرت مؤسسة رائده الأميركية الوثيقة الصلة بالبنطافون ودوائر الاستخبارات في واشنطن تقريراً خطيراً عن الحالة الجزائرية قالت فيه إن قيام حكم إسلامي في الجزائر أمر حتمي وبمفرغ منه، وأن مثل هذا التطور لن يكون بالضرورة مؤثراً للمصالح الغربية. وقد أشرف على وضع التقرير ضابط سابق في وكالة الاستخبارات المركزية كان مسؤولاً عن الشؤون الإيرانية في الثمانينات.

ليبرة أريكان دولار، دعا رئيس الحكومة التركية نجم الدين أركان إلى التخلي عن الليرة الحالية التي فقدت قيمتها على طريقة الليرة اللبنانية، وإصدار ليرة جديدة مرتبطة بالدولار على أساس كل ليرة دولار. وهذا الإجراء من شأنه أن يمنح المواطنين من الهروب إلى الدولار هروباً متعمداً كما لاحظت في الأفق مشكلة.

مؤشر جنسي، جاء في دراسة لجامعة أوكسفورد أن الفرقة التي الشراء الإنساني لدى أعداد كبيرة من البريطانيين سببها انعدام الاكتفاء العاطفي والجنسي، ويمثل هؤلاء المهوسون بالشراء ٢٪ من مجموع عدد البالغين، ٤٠٪ منهم ليس لديهم اهتمام يذكر بالجنس، و٤٥٪ «يعانون من علاقات غير وافية».

إدع، نعم للصداقة لا للوحدة مع سوريا
الصفحة ٨

أعقاب تسلم الملف السعودي، بأن الرأي الأميركي اتجه إلى طي فكرة الضربة العسكرية الشاملة لأنها غير متناسبة مع السبب الموجب، والاستعاضة عن ذلك بتفجيرات مضادة من النوع ذاته في أهداف داخل البلدان المنزوعة. وتقول هذه التكهات إن واشنطن اقتضت ببراعة إيران، وإن انفجار دمشق في مطلع السنة قد يكون إشارة إلى رد على احتضان سوريا لبعض المتطرفين السوريين، في إطار الرد المتناسب.

ويقال أيضاً إن الإيرانيين قدموا للوسطاء تصوراً مفاده أن الوجود العسكري الأميركي الكثيف في الخليج يعتبر من أهم أسباب التوتر في المنطقة من غير مبرر، وأنه يمكن الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وبالتالي على المصالح الأساسية للولايات المتحدة وحفظاتها في إطار تحالف أمني إقليمي يؤمن الاستقرار المطلوب. وتقول المصادر الأميركية، إن الولايات المتحدة أقامت سياستها الإيرانية السابقة على أساس معلومات شديدة المبالغة بالنسبة إلى قوة إيران العسكرية، وبالنسبة إلى قدرتها على التدخل. وفي رأي تلك المصادر أن القوة البحرية الإيرانية في الخليج، بما في ذلك القواصات الروسية الصنع، هي قوة دفاعية لا أكثر، وأنها لا تشكل أي خطر يمكن أن تخشاه واشنطن.

وأشارت تقارير وكالة الاستخبارات



رسمي

أكثر المؤيدين للتوجه الجديد حماساً. ومع أن واشنطن غير مقتنعة بأن إيران هي وراء الانفجار السعودي ضد قواتها، فقد أعد البنتاغون خطة عسكرية لضرب أهداف داخل إيران وعلى الخليج وبطائرات «سيفليث» التي لا يكشفها الرادار من قواعد في المملكة السعودية. لكن الألمان والفرنسيين عارضوا هذا التوجه، ويكره في لندن أن الانكليز رفضوا التعليق قبل إطلاعهم على كامل التفاصيل. ومما حمل الإدارة الأميركية على طي فكرة الضربة العسكرية، عدم ثقتها بدقة المعلومات المقدمة من السعودية ومن غاياتها الحقيقية. وكانت قد سرت تكهات في

تقول مصادر علمية في العاصمة الأميركية واشنطن، إن هناك تصوراً جديداً يتلوه في الولايات المتحدة بالنسبة إلى مسألة أمن الخليج، يقدم على مصالحة بين أميركا وإيران خلال الولاية الثانية للرئيس بيل كلينتون. وأشارت تلك المصادر إلى أن الأوروبيين واليابانيين يؤيدون هذا التوجه ويشجعون عليه. وتشير تلك المصادر إلى أن هذا التصور الجديد بدأ يتطور بعد دراسة ملفات التحقيق في حادث تفجير مبنى القوات الأميركية في منطقة الطهران في المملكة العربية السعودية، وبعد ظهور بوادر حرب أهلية بين السنة والشيعية في باكستان تنذر بامتدادات غير محمودة العواقب.

وفي تقدير تلك المصادر أن الدوائر الأميركية المعنية سالت إلى خيار المصالحة لأنها وجدت أن هذا الخيار أجدي وأقل كلفة من تصادم عسكري غير متناسب مع الحالة الأمنية، ولا سيما أن سياسة الاحتواء المزدوج السابقة لم تعط النتائج المرجوة، بل أعطت نتائج سلبية. وتردد في واشنطن أن هذا التوجه بدأ منذ فترة، لكنه ترك محمداً بسبب موقف وزير الخارجية السابق وارن كريستوفر الذي يحمل موقفاً سلبياً من إيران بسبب تجربته السابقة أثناء أزمة الرهائن الأميركيين في بدايات الثورة الخمينية. وفي وزارة الخارجية حالياً، يعتبر روبرت بيلنترو، مسؤول دائرة الشرق الأوسط،

ثقافة العمل وثقافة الكسل

لعل المشكلة الأهم التي يعاني منها العالم العربي حالياً، وخصوصاً منطقة الخليج، هي مشكلة إيجاد الوظائف اللازمة والكافية لتشغيل الأعداد المتزايدة من الشبان العاطلين عن العمل. لكن المعالجات الجارية الآن، ومنها تقليص العمالة الأجنبية، أو على الأصح العمالة الآسيوية، هي مجرد تسكين لا يحل المشكلة، ذلك أن معظم الوظائف التي يقوم بها الآسيويون يانف العاطلون المحليون القيام بها. بل يمكن القول إن المعالجات السكينة الجارية ليست غايتها خلق فرص للعمل حقيقية، وإن بدت كذلك، بقدر ما هي محاولات للتخفيف من موجة التهم والامتناع وعدم الرضا، أو بعبارة أخرى، التمسك بالتمسك. وعدم جدوى المعالجات الجارية بين من كونها معالجات محلية لا تأخذ في الاعتبار محدودية الاستيعاب في حال انتاج المناهج المنطقية السليمة، فالمعضلة الأساسية في الواقع الاقتصادي العربي الراهن تتمثل في غياب مبادرات اقتصادية عربية عمومية تهدف إلى خلق دولة عربية بغيرها. وليس العرب وحدهم يشكون من هذا الشرذمة في المنطقة العربية، بل العالم كله يشكون من ذلك، وخصوصاً الاتحاد الأوروبي يستحم الجوار، وبسبب ضغط الهجرة العربية في اتجاه أوروبا، وهذه فرصة للإلهام من التغيرات الأوروبية للمنطقة العربية. ومن الوضع الراهن تحدثت مشكلة الانعزال في المشكلة. إن الدول العربية الغنية تعيش في عزلة عن الدول الفقيرة والدول الفقيرة تشعر بأن فقرها، مع تعذر علاجه في الإطار القومي العام، يمكن أن يشكل سلاحاً يهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول الميسورة التي تعزل نفسها في قصرها. أما المشكلة الأساسية في داخل كل بلد عربي على انفراد، فهي إغراق القطاع الخاص في معظم البلدان العربية في خلق الوظائف الانتاجية الكافية لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي في سوق العمل. وتقول الوظائف الانتاجية تتميز بها عن الوظائف الوهمية التي تحاول بعض دول الخليج الآن خلقها بتقليص العمالة الآسيوية، وتقول القطاع الخاص لأنه في القطاع العام وظائف انتاجية، وإن كانت في القطاع العام شركات منتجة فهي خاسرة أو ليلية الإنتاج. فالوظائف الانتاجية ليست غايتها استيعاب العاطلين في المطلق، إذ إن غايتها الحقيقية هي استيعاب المؤهلين. وفي هذا الإطار هي الوظائف التي تشجع المواطنين على التدريب والتأهل بغية زيادة خطوطهم في الحصول على الوظائف الملائمة واللائقة. أما في الحالة الراهنة، فإن الوظائف الملائمة واللائقة لا تجد بين المواطنين تأهيلاً كافياً لإتقانها، والوظائف المتاحة أو المخلاة بطور العمالة الوافدة لا يعتبرها المواطنون ملائمة ولا لائقة. والتركيز على القطاع الخاص، ليس مرده فقط إلى كونه أكثر إنتاجية بطبيعته، بل لأن نسبة كبيرة جداً من المشكلات القائمة الآن نابعة من الاعتماد الزائد على السابق على الحلول المقدمة من القطاع العام. والأهم من ذلك، ولعل خلق فرص العمل، خلق ثقافة العمل، ذلك أن الهبوط المفاجيء للثروة النفطية في بعض البلدان العربية، قد نقل تلك البلدان من ثقافة الخبز إلى ثقافة الكسل. لقد حان الوقت للانتقال من ثقافة الكسل إلى ثقافة العمل.

الميزان

اسعار الموزعين

Austria: AS26, Bahrain: Fh250, Belgium: BF50, Canada: C\$2.50, Cyprus: C£1, Egypt: E£1, France: FF8, Germany: DM2.5, Greece: DR400, Italy: L300, Jordan: Jds200, Lebanon: L.L1000, Libya: D.Din20, Morocco: Dh7, Oman: Omani300, Spain: Ps3.75, Switzerland: SFr3, Syria: L.S.15, Tunisia: M600, U.A.E: Dirh3, UK: £1, USA: \$2.

بعد تفاهم عجز الميزانية وعدم كفاية العائدات

توجه لفرض «ضريبة القيمة المضافة» في لبنان!

المباشرة سوف تواجه عملية الجباية والمحاسبة في مسألة ضريبة المبيعات، فضلاً عن أن الجباية والمراقبة والمحاسبة تشكل كلفة إضافية على الدولة. ثانياً، إن مثل هذه الضريبة من شأنه أن يرفع كلفة المعيشة، لأنه يشكل بطبيعة الحال زيادة على الأسعار مما يشجع على التهريب من جهة وعلى التهريب من جهة ثانية. ثالثاً، إن هذه الضريبة، حتى في البلدان الصناعية المتقدمة، تشكل خروجا عن مبدأ العدالة الاجتماعية لأنها تفرض على الفقراء وعلى المهوسين سوا، بسواء، وبالنسبة ذاتها. رابعاً، إنها تشكل كابحاً للاستهلاك وتؤدي إلى زيادة على الأسعار، وهو أمر ليس سبباً يحد ذاته، لكنه في الوقت ذاته يشكل معوقاً للتطور، وخصوصاً في حالة لبنان الراهنة حيث نسبة كبيرة من النمو مدفوعة بالاستهلاك لا بالاستثمار الانتاجي. لكنه من غير المتوقع أن تحاول الحكومة اللبنانية طرح الموضوع في الظروف الراهنة لأسباب سياسية، خشية أن يؤدي إلى تجدد التحركات المطالبة والتشعبية.

تواجه الحكومة اللبنانية في ميزانيتها الجديدة إمكانية أن يتعدى العجز العام في الميزانية الحدود المتوقعة التي يبلغها في ميزانية السنة الماضية، حيث زاد قليلاً عن ٥٠ في المائة. ويؤسف المراهبون الاقتصاديون أن يبقى النمر في لبنان في السنة الحالية متدنياً على مستوى أقل من مستواه في السنة الماضية حيث بلغ ١٢،٢٪ فقط، أي نصف مستواه في ١٩٩٥ (راجع الصفحة ٢ بعنوان «الانحرافات أقل من التوقعات أعلى من التقديرات»). ولعلك يرى بذلك «عودة» أنه لا مناص من فرض ضريبة على السلع والخدمات المستهلكين من الأفراد (ضريبة القيمة المضافة) بنسبة ١٥٪ لرمد العجز. لكن هذه الضريبة يمكن تخفيفها يجعلها انتقائية بحيث تفرض فقط على السلع الكمالية وإعفاء السلع الأساسية منها، وخصوصاً المواد الغذائية. لكن هذا الاتجاه يخفف بقل العجز ولا يفي. ويقول المحللون لمثل هذا التوجه في بلد كبلدان، إن هناك أربعة تحفظات أساسية عليه. أولاً، إن المصاعب التي تواجه الجباية في مسألة ضريبة الدخل

العلاقة السببية بين «مؤتمر اصدقاء لبنان» والتوترات السياسية والامنية

كيف يهزم السوريون أنفسهم في لبنان!

اختراق الجيش

واللؤمسة اللبنانية الثانية التي كان للسوريين فضل كبير في إعادة ترميمها وتجليسها ودعمها مالياً ومعنوياً، هي المؤسسة العسكرية، وظلت سوريا إلى اليوم الجهة الوحيدة التي أبدت عزماً متواصلاً على دعم الجيش اللبناني وصون وحدته، والأميركيون يعرفون ذلك أكثر من غيرهم، مما يفسر ترددهم في تسريع المساعدات الموعودة للجيش اللبناني.

ومن الطبعي ان يحاول الحرييون اختراق الجيش اللبناني لكن بالأساليب المعهودة. لكن المحاولات الأولية المباشرة لم تلق استجابة، بل لقيت صموداً عنيداً من قبل قائد الجيش وأركان قيادته. وهنا يختلف ما يحدث في الجيش عما حدث في المجلس النيابي، لأن الهزيمة التي أصابت الجسم النيابي بسبب العبث بالمسألة الدستورية كانت هزيمة ذاتية في الدرجة الأولى، وإن كان الحريي شخصياً قد لعب دوراً مهماً في دفع القيادة السورية في هذا الاتجاه.

أما بالنسبة إلى الجيش، فإن إخفاق المحاولات المباشرة بالأساليب المعهودة لم يشج الحرييين عن اتباع أساليب مبتكرة للوصول إلى الغاية ذاتها. وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى الضربة الأخيرة المقتضلة حول ترقية بعض الضباط على أنها محاولة لاختراق الجيش من جهة، والقاء التبعة على جهة أخرى.

ومفتاح هذه المحاولات وزارة المالية ورأس حريتها تحصلدار الحكومة فؤاد السنيورة. إن في هذه المحاولات الحرييون لاختراق المؤسسة العسكرية عنصراً ابتزازياً واضحاً وإن كان بشكل قطبة مخفية.

والواقع ان هذه المحاولات الجديدة والمتكررة ذات الطابع الابتزازي قد لقيت نجاحاً ملفتاً خفية أمل كثيرين من اللبنانيين الذين مازالوا يفتخرون بالجيش حصن أملهم وثقتهم بدولتهم وكيانهم واستقلالهم. بدأت المحاولة الأولى بامتناع وزارة المالية عن دفع بعض رواتب الجيش قبل حوالي ثلاث سنوات، مما أدى إلى حادث أثار الاستغراب في حينه عندما قام أحد الضباط بهجوم «عسكري» على مقر وزير الدولة لشؤون المالية. وقد كانت غاية تلك المحاولة رسالة إلى قيادة الجيش بضرورة «مبادل المستأجر» نفع رواتبكم إذا لبيتم في المقابل دعوة الحكومة لكم إلى حمايتها ضد التحركات الشعبية والنقابية.

وهكذا كان، وقد دفع الجيش ثلاث عمليات لحصانة الحكومة من الانتفاضات الشعبية المطالبة بالديمقراطية، واحدة في الضاحية الجنوبية لم تلزم من إراقة الدماء، واشتتات ضد الاضرابات والمسيرات التي دعا إليها الاتحاد العام للنقابات العمالية

أما الفتيحة المؤسسة التي نراها مائة اليوم، فهي ان «التمديد» للرئيس الياس الهراوي كان هزيمة واضحة وموصوفة ولا مبرر لها للمراكز السورية في الحياة السياسية اللبنانية، بحيث هُزمت تأثيرها السليبي مقومات المجلس النيابي وثقة اللبنانيين به كمؤسسة فاعلة يرون إليها في الملمات. وقد كان مشهداً مؤثراً بالفعل ذلك المشهد الذي خرج فيه النواب المحسوبون على سوريا يوم التمديد والفعيل الرايات البيضاء، مطاطني الرؤوس، وهم يهتفون هتافات مخالفة تماماً لهتافاتهم السابقة، وكانهم ممثلون في رواية اغريقية ذات صفة كاريكاتورية!

منذ ذلك الحين، لم يعد مجلس النواب كما كان، وإن يعود إلا بعملية شاقة ومعاكسة ومحفوفة بالمخاطر. ولذا، فإن أي مسار جديد، في مناح الثقة المتهزئة بالمجلس النيابي، لن يؤدي في أحسن الأحوال سوى إلى تحديد

جانب ملحوظ منها، بفعل العبث بالمسألة الدستورية بغية تعديد ولاية الرئيس الهراوي.

والتي الآن لم يقدم السوريون تفسيراً أو تعليلاً أو تبريراً واحداً مقنعاً لإصرارهم على تعديد ولاية الياس الهراوي خلافاً لساوفاق وتصورات ورغبات معظم اللبنانيين المحسوبين على سوريا.

فالمسألة الدستورية في لبنان تاريخياً دولة دستورية عريقة فحسب، بل لأنها تمثل نقطة الالتقاء ونقطة الانشقاق في الوقت ذاته في بقية المسائل والقضايا التي يشكل منها الوضع العام. وعلى الرغم من ان تجديد رئاسة الشيخ بشارة الخوري أول رؤساء عهد الاستقلال، قد جرى بالإجماع، فإنه شكل في الوقت ذاته نقطة انشقاق أدت إلى سقوط الشيخ بشارة قبل أقل من سنتين من ولايته الجديدة أو المجددة. وإن فاجأ أحد في لبنان، وفي غير لبنان أيضاً، إذا حدث الشيء ذاته لولاية الياس الهراوي الممددة.

ولم يكن سقوط الشيخ بشارة سقوطاً لشخص أو رئيس أو رمز، بل كان سقوطاً للقصة العبيث بالمسألة الدستورية، بحيث بقي سقوطه درساً ناصحاً لجميع الرؤساء اللاحقين من كميل شمعون وفؤاد شهاب إلى سليمان فرنجية وأمين الجميل، مع ان رغبة هؤلاء في التجديد بلغت درجة الشبق!

الهزيمة الذاتية

ولذلك كان تعديد ولاية الياس الهراوي شيئاً لا يصدق، حتى بالنسبة إلى كثيرين من أنصار سوريا الذين ظنوا ان في الأمر مناورة لابد ان تنتهي في سياق احترام النهج الدستوري، حتى إذا لم يدع لهم صديق أملاً، شرعوا بدموع الخيبة، وبدأوا مسيرة الانتدار.

وقد كان واضحاً أن المستقبل الوحيد من تعديد ولاية الهراوي هو رفيق الحريري، على الأصح مشهور رفيق الحريري، وعلى نحو أشمل «الحريرية» بكل معنى الكلمة في لبنان وفي سوريا أيضاً.

وينظر للاحقة إلى تلك التطورات، بدت عملية التمديد، أياً كانت موجهاتها في حينه، عملية استخفاف بمشاعر اللبنانيين. وكان أكثر المتضررين من ذلك القواعد والمراكز السورية في الحياة السياسية اللبنانية، وخصوصاً في المجلس النيابي، بالنظر إلى ان جانباً منها هو الذي قاد الحملة ضد التمديد لقناعة حقيقية وصحيحة بأن ذلك هو النهج الدستوري السليم، وإن السير فيه يخدم لبنان ويخدم فوق ذلك، وربما قبله، تثبيت ثقة عموم اللبنانيين بسوريا وبالوجود السوري وبالولاء السوري، ويعزز إلى الأبد جميع المشككين، ودعوى الفتنة، وبق الأساطين، والناجح مطالب التشويش والبغ والدفع في باريس وفي غير باريس.

«الميزان» في ايار/ مايو ١٩٩٣ قبل أشهر من صدور الجريدة.

فالحريري بعد المؤتمر، وهو يعرف مرامي السياسية، لم يكن يستطيع ولا كان من مصلحته ان يتولى بنفسه جوقه التطويل، بل على العكس من ذلك يريد ان يتعبد عن تلك لتسبين: الأول والأهم، حتى لا يثير حفيظة السوريين وإبقائهم ناثمين على حريي. أما الياس الهراوي فإنه لا يشير حفيظة السوريين، بل هو يحظى بخفاء سوري سيمك غير قابل للاختراق فلا تحوم شبهات حول مواقفه.

والثاني، ان الحريي يريد «تهريب» المساعدات على الساكبات لانفاقها كما يشاء بعيداً عن أعين السياسيين الذين مازالوا خارج مصالحهم الانتخابية، والمقصود بذلك البقية الباقية من اوائلك السياسيين الذين مازالوا خارج الدائرة الحريوية.

■ الاسعاف الثالث، والاهم، انه عندما تفاقمت الثقة الشعبية ضد التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، وكاد الامر يتفجر من شدة الاحتقان، قام رئيس الجمهورية من غامض علم إلى يفتح فتاة خطيرة لتفقيس الاحتقان وتقريب كربة الحريي، فقد طرح الهراوي مواضيع شائكة من غير مبرر وفي غير اوانها، مثل التعديلات الدستورية، ومثل الزواج المدني الذي يعرف رئيس الجمهورية انه موضوع مثير للانقسام، فضلاً عن انه يثير الحساسيات الطائفية. وبالفعل نسي اللبنانيون المسألة الاقتصادية والاجتماعية وانغمسوا في الجدل البيزنطي حول الزواج المدني!

فماذا يريد الحريي احسن من ذلك...

العبث الدستوري

وما كان الرئيس الهراوي لبناني بالتعديلات الدستورية، أياً كانت غايته، لولا انه قياساً على سابقة التعديل الدستوري لتمديد ولايته، يتصور ان السوريين في هذه المسألة ليس لديهم حرج.

لكن الحقيقة هي ان السوريين محرجون، ويشعرون بخفا موقفهم السابق وإن لم يقولوا ذلك، وهو موقف حاول جميع اللبنانيين المعادين بعلاقة استراتيجيية صابغة وبعيدة المدى بين لبنان وسوريا، ونحن منهم، ثني دمشق عنه في حينه، لانهم يعرفون ان أي عبث دستوري في لبنان كما اثبتت التجارب السابقة لن يكتب له النجاح، ويعطي في النتيجة مردوداً عكسياً.

ذلك ان جميع الانتاجات الايجابية التي تحققت في ظل الوجود السوري كاستقرار الامن وعباية المؤسسات وتنشيطها، مثل مجلس النواب والمؤسسة العسكرية والقضاء المستقل، كادت تتلاشى أو تلاحى

الهراوي شيء، وإن رئيس الحكومة رفيق الحريري شيء آخر. انهما من عجيبة واحدة وفي مغلف واحد، وما كان للحريرية ان تستشري في لبنان لولا الغطاء الذي قدمه ويقدمه لها الرئيس الهراوي.

فإذا كان مؤتمر واشنطن حيل الانتاذ الخارجي للحالة الحريوية المتهزئة، فقد كان الياس الهراوي حيل انتاذها الداخلي.

هناك ثلاثة اسعافات اساسية قطعها الهراوي للحريري في الآونة الأخيرة تؤكّد شكوك بعض اللبنانيين بأن الحريي هو الاصل وأن الهراوي هو الفرع، مع ان كثيرين من اللبنانيين، وربما من السوريين أيضاً، من لا يصدق هذا الظن.

■ الاسعاف الأول، ظهور

رئيس الجمهورية في معظم الاحيان بظهور المختلف دائماً مع رئيس الحكومة، وهو لا يقدم بعض

لنقد حرص الرئيس الحريري على تسمية المؤتمر باسم «اصدقاء لبنان» كنوع من تعزيز الثقة بحكومته في الخارج، وحرص الحريويين على تسميته باسم «اصدقاء الحريوي» طناً منهم ان ذلك يعطيهم دفعة للاستقواء في الداخل، حتى ان احدهم كتب مقالاً في جريدة رئيسية في بلد عربي كبير يهزون «مؤتمر اصدقاء الحريوي» ختمه بقوله «لا وقت للمعارضة، فكان مؤتمر واشنطن قد طوب الحريي زعيماً اوحداً»

والواقع ان مؤتمر واشنطن هو مؤتمر «اصدقاء الحريي»، ولهذا حرص الحريري على حضوره شخصياً، مع ان بقية الحاضرين هم وزراء الخارجية او من دونهم. فلو كان المؤتمر للبنان لكان يجب ان يحضره وزير الخارجية اللبنانية، وإذا كان للبنان، فإن ذلك يعني او يجب ان يعين ان المساعدات المقررة يجب ان تأتي في مواعيدها حتى اذا خرج الحريي قريباً من رئاسة الحكومة. وهذا مازال بحاجة إلى اختبار.

بل يمكن القول، فوق ذلك، ان مؤتمر واشنطن هو «مؤتمر انتاذ الحريي» باعطائه حققة مقوية بعدما تشككت في لبنان على نطاق شعبي وسياسي واسع قناعات اساسية ضد مقومات السياسة الحريوية وتوجهاتها، وضد حالة الفساد المعوي التي رافقتها. فقد وصل الحريي وأوصل لبنان إلى منتصف البئر وكاد الحبل ينقطع، فكان لا بد من عملية انتاذ واسعة النطاق تتناسب مع اتساع نطاق الثقة الداخلية في لبنان.

■ الاسعاف الثاني، ان رئيس الجمهورية هو الذي تولى التطويل والتزيم لمؤتمر واشنطن، بل إنه بالغ في التغب بالبرق إلى درجة القول: هذا ما جاء به الاصدقاء، فعلى الاشقاء ان يحذروا حذرهم! مع ان المنطق يقضي بأن يستند المرء بالشقيق أولاً ثم بالصديق! ويصرف النظر عن كون ذلك غمراً من قنات الاشقاء، فإنه يشكل نوعاً من الاستخفاف بالمقول لأن الهراوي يعرف ان الخليجيين ابلغوا رئيس الحكومة منذ سنوات بأن مساعداتهم للبنان سوف تكون عن طريق البنك الدولي «حتى لا يكون مصيرها اللهبه على حد قول احدهم. وقد أكد الحريي نفسه ذلك على سماع رئيس تحرير

تحليل سياسي

ليس من الممكن، من الناحية الموضوعية، الفصل بين ما حدث أخيراً من توترات سياسية وأمنية في لبنان وفي سوريا، عن مؤتمر واشنطن الذي انعقد في العاصمة الأميركية في اواسط الشهر الماضي بحضور رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري تحت اسم «مؤتمر اصدقاء لبنان» لإقرار، أو على الأصح إعادة إقرار، مساعدات مالية «مقررة».

وهذه المساعدات لها صفة سياسية واضحة على الرغم من المحاولات العديدة التي جرت لتغليظها. وأهم عنصر يشي بصفتها السياسية هو توقيت مؤتمر واشنطن.

لماذا لم يتعقد قبل سنة أو سنتين؟

لماذا لم يتعقد بعد شهر أو شهرين في ولاية كليتون الجديدة بل ان الاسئلة التي يمكن ان تطرح في هذا المجال أكثر من ان تحصى.

أصدقاء لبنان

أم أصدقاء الحريري

لقد حرص الرئيس الحريري على تسمية المؤتمر باسم «اصدقاء لبنان» كنوع من تعزيز الثقة بحكومته في الخارج، وحرص الحريويين على تسميته باسم «اصدقاء الحريوي» طناً منهم ان ذلك يعطيهم دفعة للاستقواء في الداخل، حتى ان احدهم كتب مقالاً في جريدة رئيسية في بلد عربي كبير يهزون «مؤتمر اصدقاء الحريوي» ختمه بقوله «لا وقت للمعارضة، فكان مؤتمر واشنطن قد طوب الحريي زعيماً اوحداً»

والواقع ان مؤتمر واشنطن هو مؤتمر «اصدقاء الحريي»، ولهذا حرص الحريري على حضوره شخصياً، مع ان بقية الحاضرين هم وزراء الخارجية او من دونهم. فلو كان المؤتمر للبنان لكان يجب ان يحضره وزير الخارجية اللبنانية، وإذا كان للبنان، فإن ذلك يعني او يجب ان يعين ان المساعدات المقررة يجب ان تأتي في مواعيدها حتى اذا خرج الحريي قريباً من رئاسة الحكومة. وهذا مازال بحاجة إلى اختبار.

بل يمكن القول، فوق ذلك، ان مؤتمر واشنطن هو «مؤتمر انتاذ الحريي» باعطائه حققة مقوية بعدما تشككت في لبنان على نطاق شعبي وسياسي واسع قناعات اساسية ضد مقومات السياسة الحريوية وتوجهاتها، وضد حالة الفساد المعوي التي رافقتها. فقد وصل الحريي وأوصل لبنان إلى منتصف البئر وكاد الحبل ينقطع، فكان لا بد من عملية انتاذ واسعة النطاق تتناسب مع اتساع نطاق الثقة الداخلية في لبنان.

غطاء الياس الهراوي

يخطئ من اللبنانيين من يظن ان رئيس الجمهورية السياس



العدة المزمنة في المالية اللبنانية تتفاقم

الإيرادات أقل من التوقعات والنفقات أعلى من التقديرات

تغيير السياق العام في الوضع الاقتصادي، حتى يمكن القول إن هبوط العجز في الميزان التجاري يشبه انخفاض أسعار الفائدة على أدوات الخزينة وفي الوقت ذاته مازالت الدولة سحيقة جداً بين قيمة الصادرات اللبنانية في الخارج، وقيمة المستوردات من أنحاء العالم. فالصادرات اللبنانية تشكل ١٣,٧٪ فقط من المستوردات، أي إن لبنان بحاجة إلى مضاعفة صادراته ثلاثة أضعاف لكي يغطي عجز الميزان التجاري إلى النصف وهذا احتمال غير متوقع خلال السنوات القليلة المقبلة، نظراً إلى أن معظم الاستثمارات التي انطلقت الدولة في السنوات الأربع الماضية انحصرت على البنية التحتية من دون القطاعات الانتاجية الهادفة إلى التصدير.

وخلال الأشهر الأحد عشر الأخيرة من السنة الماضية حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من لبنان متجاوزة المملكة العربية السعودية التي حلت في المرتبة الثانية وسوريا التي حلت في المرتبة الثالثة.

خلال الفترة المذكورة صدر لبنان إلى الإمارات ما قيمته ٢١٨ مليون دولار (٢٢,٢٪ من مجموع الصادرات)، وإلى السعودية ما قيمته ١٢١ مليون دولار (١٢,٩٪ من مجموع الصادرات)، وإلى سوريا ما قيمته ٧٧ مليون دولار (٧,٢٪ من مجموع الصادرات).

بالنسبة إلى استيراد لبنان خلال تلك الفترة فقد حلت إيطاليا في المرتبة الأولى (٨٠٠ مليون دولار) أو (١١,٧٥٪ من مجموع الواردات اللبنانية)، تليها الولايات المتحدة الأميركية بما قيمته (٧٢٢ مليون دولار) أي (٨,٨٨٪).

إنها حكاية «بريق الزيت» في دولة إيراداتها تأتي دائماً أقل مما تقدر أو تحصل بينما نفقاتها تفوق دوماً ما تقدر وتعلن.

وفق ذلك بلغ معدل التضخم السنوي نسبة ١١,٧٪ مع أن البنك المركزي مازال يؤكد أن سياسته النقدية تقوم في المقام الأول على الحد من التضخم، وهذا يعني أن السياسة المالية والتدبير للحكومة تنحصر توجهاتها بمكافحة التضخم، وهو معنى وهمي إلى حد بعيد، لأن هذه السياسة لا تأخذ في الاعتبار، أو هي غير قادرة على الأخذ في الاعتبار، مسائل أساسية مثل زيادة الاندماج وفرض العمل.

وفي هذا الصدد تقول نشرة «بنك عودة»:

«إلى هذا المستوى يجب أن يتوجه نشرة أي إلى مستوى نسبة التضخم الطبيعي التي تأخذ في الحسبان القيود البنوية المستحكمة داخل الاقتصاد للتوفيق في الوقت ذاته بين آراء ومتطلبات الخبراء، والفاعليات الاقتصادية والسلطات النقدية».

وعلى الرغم من أن البنك المركزي يرحي بكه ينفوخ مهبها يهدف إلى خفض أسعار الفائدة، فإن أحدًا لم يلب أن يهبط البنك المركزي ذاته، لم يقل أن هذا الخفض الطفيف الذي يكاد لا يذكر من شأنه أن يحدث أي فرق في أدوات تمويل القطاع الخاص، فمعظم الفائدة على أدوات الخزينة لسد ستين أنزل من ٢٦,٨٨٪ سبواً إلى ٢١,٦٦٪ فقط.

ومن الملاحظ المقلقة في الوضع الاقتصادي اللبناني الراهن، أنه لا تروح في الأفق بوادر تهوؤ ملحوظ والمقلق أكثر السياسة المالية التي يقودها فؤاد السليوية يسبب العجز الرهيب وغير القابل للتصحيح في وقت قريب مما يعني أن ميزانية الدولة في إطارها الراهن موقوفة للفساد الاقتصادي المطلوب.

أما العجز في الميزان التجاري فقد شهد هبوطاً طفيفاً غير مؤثر على



السليوية

لم تستطع حكومة الحريري في السنة الماضية، ضبط نفقاتها والعجز في ميزانيتها. فعلى الرغم من زيادة الضرائب والرسوم خلال السنة الماضية، فإن العجز في الميزانية ضرب رقماً قياسياً فزاد الاندماج عن الإيرادات المتحصلة بنسبة ٥٠,٢٪ سنة ١٩٩٦ توفرت ميزانية العجز إلى حدود ٢٦٪ فقط بل إن عجز ميزانية سنة ١٩٩٧ فاق عجز ميزانية سنة ١٩٩٥ بنسبة ٢٠,٢٪. وإذا بقي الحال على هذا المنوال، فإنه من المشكوك فيه أن تستطيع الحكومة الالتزام بالحدود التي قدرتها للمعجز المقبل بنسبة ٣٥,٠٪.

حتى أن بنك عودة، في نشرته الفصلية الأخيرة قال إن نسبة العجز التي حددتها الحكومة لسنة ١٩٩٦ بحدود ٣٧٪ لم تكن واقعية أبداً، ذلك أن بلوغ هذا الهدف يقتضي أن يشهد الاقتصاد اللبناني نمو حقيقياً بنسبة ١٩٪ وهو أمر مستحيل، وعلى العكس من ذلك، هبط النمو الحقيقي في الاقتصاد اللبناني في السنة الماضية إلى نصف ما كان عليه في السنة السابقة، فلم يتجاوز ٤٪.

المسألة الدستورية في لبنان شديدة الحساسية، ليس لأن لبنان تاريخياً دولة دستورية عريقة فحسب، بل لأنها تمثل نقطة الالتقاء ونقطة الاحتراق في الوقت ذاته في بقية المسائل والقضايا التي يتشكل منها الوضع العام

لبناني والسوري بطرق مختلفة ومن هذا القبيل طرح إسرائيل فكرة «لبنان أولاً» التي اصطدمت هي أيضاً بمعارضة لبنانية - سورية شديدة، وقد كان الرد اللبناني عليها بسيطاً، وهو أنه إذا كانت إسرائيل ترغب في الانسحاب من الشريط الحدودي المحتل من دون قيد أو شرط تطبيقاً للقرارات الدولية، فإن ذلك هو الحل الطبيعي، فليس هناك استعداد على الإطلاق لفتح هذا الباب.

وأخيراً، وبإسناد المساعدات الاقتصادية للبنان، كانت الخلفية غير المتوقعة لمؤتمر أصدقاء لبنان في واشنطن بحضور رئيس الحكومة رفيق الحريري تحقيق قدر من الفصل السوري اللبناني من غير أن يكون ذلك واضعاً وعلوفاً، وتحت غطاء غير سياسي، إلا أنه كان معروفاً أن المؤتمر ما كان لينفذ لو لم يكن له بعد سياسي إذ لم نقل ثمة سبباً سياسياً، ومن هذا القبيل، تساءلت في جوهر مؤتمر واشنطن وجهتان:

■ وجهة يستطيع أصحابها تصوير النتائج على أنها مجرد مساعدة للبنان وإحياء الثقة بدوره.

■ وجهة توخت منه أن يكون عامل ضغط على سوريا تحت غطاء مساعدة لبنان، والغريب في الأمر أن بعض المحامين لمؤتمر واشنطن من الحريريين حاولوا إظهار نتائج المؤتمر وكأنها مساعدة لسوريا أيضاً ربما لدر الرماد في العيون.

ذلك أنه ليس من الممكن استبعاد ربط التورات السياسية والأمنية التي وقعت في لبنان وسوريا أخيراً، بنتائج مؤتمر واشنطن، ليس لأن تلك الأحداث والتورات قد وقعت فور انتهاء المؤتمر فحسب، بل لأنها كانت بمثابة رسالة إلى أي جهة لها مصلحة في توتير العلاقات السورية - اللبنانية أن تحرك دفع سوريا إلى وضع دفاعي سلبي وما تصرّصات بوري لورياني، منسق الانشطة الإسرائيلية في لبنان التي انطلقت منها شرارة التوتر، سوى ظهور من مظاهر هذا الارتباط وهذا يعود مهماً من جهة المباشرة التي قامت بهذا الاعتداء أو بهذا التفجير أو ذاك لأن الفاعلين كائنين من كانوا التقطوا الإشارة الخطية الكامنة في نتائج مؤتمر واشنطن.

وما من امتحان لحسن نية القائمين على مؤتمر واشنطن وسماحاتهم للبنان سوى التأكيد بأن هذه المساعدات سارية في أي وضع يختاره اللبنانيون وليست مقصورة على بقية الحريري في رئاسة الحكومة وإلى أن يتم هذا الامتحان فإن الشبهات سوف تبقى حائرة حول المسألة برمتها.

طريق تشكيل كيان اقتصادي انتاجي مستقل، بما يملك من كفاءات إدارية وفنية وثقافية وعلمية تستطيع إقامة مؤسسات اقتصادية زراعية وصناعية وتربوية ومصرفية وخدمائية تكفي ليس فقط لتحويل خيرات العسكرية ذاتياً، بل أيضاً لتحقيق فائض تراكمي تعدد مآله المؤسسة العسكرية إلى بقية الاقتصاد العام شرط أن تقوم على الإدارة الاقتصادية للمؤسسات والمشاريع الاقتصادية للجيش قيادات فنية ومهزة تدرك معنى الزدانة كصلصة ذاتية فوق كونها مصلحة وطنية.

وهذا يشكل انقلاباً ليس بالمعنى المألوف للانقلابات العسكرية في العالم العربي، بل في المفاهيم الأساسية، ويشكل في الوقت ذاته انقلاباً تصورياً في نظرة اللبنانيين إلى ما هو منتج وما هو غير منتج في أوضاعهم الزاخرة.

عندئذ يدرك اللبنانيون أن



أما بالنسبة إلى اختراق الجيش، فإن إحقاق المحاولات المباشرة بالأساليب المعهودة لم

يثن الحريري عن اتباع أساليب مبتكرة للوصول إلى الغاية ذاتها.

لكن هذا المنطق له في بلد مثل لبنان انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني العام، وهو في النهاية يتخلص بثلاثة توجهات:

■ التوجه الأول، تقليص الجيش فعلاً وخفض ميزانيته بنسبة ملحوظة ومؤثرة.

■ التوجه الثاني، إلقاء التبعة

واللوم على مجلس النواب والضغط عليه لزيادة الضرائب والرسوم على اللبنانيين لحل المشكلة المالية للحكومة، وهو أمر يؤدي إلى انقلاب في الرأي العام من لوم للحكومة إلى لوم المؤسساتيين الأساسيين اللتين سورياً فيهما نفوذ أساسي.

■ التوجه الثالث، تدبير الأمر من خلال الاتفاق الخفي على مفاصل معينة في الجيش وقيادات من خارج الميزانية، أي من صندوق «المشروع» فيتحوّل الجيش في هذه الحالة إلى جهاز، وينتهي كمؤسسة.

وعندما نشرت «الميزان» مقالها الانتقادي بعنوان «جيش الشعب وجيش القمع» في أواخر ١٩٩٥، مما حمل الحكومة على منع دخولها إلى لبنان، كان ذلك تعبيراً عن شعور حقيقي بأن هذا الاتجاه سوف يثقل سمعة الجيش وثقة اللبنانيين به، ويأخذ من يحد أو يحول دون استمرار المحاولات الحرة لاختراقه والسيطرة عليه في خدمة «المشروع».

ومصادقاً لذلك جاءت الحادثة الأخيرة حول ترقيات الضباط ورفض وزارة المالية الاعتراف بها، بحجة عدم توفر المال الكافي لتلبية متطلباتها. هذه المرة لم يتم ضابط مغوار بشن هجوم «سكري» على مقر السليوية، لأن الحكومة توخت اللقاء التبعي على المجلس النيابي بصفتها الجهة الوحيدة المسؤولة عن زيادة الضرائب والرسوم على الناس. وقد سبقت هذه المواجهة وشوشات وعففات في الأساطير السورية بين الجيش بات كثير الكلفة، وأن ميزانيته المتزايدة موهنة وتعيق مشاريع إعادة الاعمار، فضلاً عن أنها نفقات مهدورة وغير منتجة، وأن أوضاع الميزانية المتفاخمة العجز والهدر لا تسمح بالاستمرار في الانفاق على الجيش على النمط الأدهن وهذا المنطق يبدو سليماً من الناحية الاقتصادية، ولا سيما أن دولاً كثيرة في العالم، بما في ذلك إسرائيل، أخذت تقلص ميزانياتها العسكرية كواحد من السبل لنفخ العجز المالي في الميزانية العامة للدولة.

لكن هذا المنطق له في بلد مثل لبنان انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني العام، وهو في النهاية يتخلص بثلاثة توجهات:

■ التوجه الأول، تقليص الجيش فعلاً وخفض ميزانيته بنسبة ملحوظة ومؤثرة.

■ التوجه الثاني، إلقاء التبعة

واللوم على مجلس النواب والضغط عليه لزيادة الضرائب والرسوم على اللبنانيين لحل المشكلة المالية للحكومة، وهو أمر يؤدي إلى انقلاب في الرأي العام من لوم للحكومة إلى لوم المؤسساتيين اللتين سورياً فيهما نفوذ أساسي.

■ التوجه الثالث، تدبير الأمر من خلال الاتفاق الخفي

على مفاصل معينة في الجيش وقيادات من خارج الميزانية، أي من صندوق «المشروع» فيتحوّل الجيش في هذه الحالة إلى جهاز، وينتهي كمؤسسة.

إن الجيش في لبنان هو المؤسسة الوحيدة القادرة على التحكم في مشروع مضاد وانفك للبنان، ليس عن طريق الحكم العسكري أو حكم الأجهزة، بل عن

الجمود طاول قطاع البناء والتراخيص انخفضت ٦٢,٥٪

٨,٨ مليار دولار ركلفة «أليسان»

المرخص لها تراجمت بقوة في ١٩٩٦ نسبة إلى ١٩٩٥. وقالت النقابة إن المساحات المرخصة لها في تراخيص البناء بلغت ٢١ مليون متر مربع تقريباً سنة ١٩٩٦ أي أقل بـ ٢٢,٢٪ من سنة ١٩٩٥.

والى ذلك فإن عدد تراخيص البناء، التي تتمتعها النقابة انخفضت سنة ١٩٩٦ بنسبة ٦٢,٥٪ بالنسبة إلى سنة ١٩٩٥، وسجل التراجع الأكبر في المساحات المرخصة البناء عليها في جنوب لبنان الذي كان مهنياً لعملية متعاقبة للفساد الاسرائيلي في نيسان/أبريل الماضي.

أما التراجع الخفيف فقد سجل في بيروت التي تحولت منذ ثلاث سنوات إلى ورشة كبيرة مع إعادة اعمار الوسط التجاري التي تقوم بها شركة «سوليمير» وكذلك ورش الأبنية الخاصة للسكن والتجارة. ويقول أخصائيو حركة العقارات إن التراجع موه بشكل كبير، إن فرق بين العرض والمطلب انعكس أزمة على لبنان والصن.

وبالفعل فإن الجمود يشمل بشكل مباشر الشقق الفخمة التي تراقب مساحتها ما بين ١٥٠ و ٥٠٠ متر مربع. ويوجد المقروصون حديثاً والعائلات ذات الدخل المتوسط صمدية في أحياء مساحات تال مساحتها عن ١٥٠ متراً مربعاً في بلد تمنع فيه الصناديق اعتمادات بالقطار.

ولتأثر نحو ٧٠ ألف سكنية تبلغ قيمتها سبعة مليارات دولار تقريباً شاعرة في بيروت وضواحيها.

أعلن جوزف جلوب، رئيس المؤسسة العامة المكلفة تنفيذ مشروع «اليسار» لتأهيل وبناء الواجهة البحرية الجنوبية لبيروت، أن كلفة المشروع ستبلغ ١,٨ مليار دولار. ومشروع «اليسار» الذي سيبلغ على مساحة تبلغ ٦٥٠ هكتاراً يتضمن بناء ٥٠٠ مسكن و ١٠ ألف متر مربع من المراكز التجارية والحرفية.

وكانت حكومة الحريري اتخذت في ١٩٩٥ قراراً بإعادة تأهيل هذه المنطقة الواقعة بين مطار بيروت الدولي والطريق الساحلية التي تربط جنوب البلاد ببيروت.

وقد تحولت هذه المنطقة التي كانت تقوم فيها شرايط، السخية قبل الاحتراق الداخلي إلى أحياء شعبية تقطنها غالبية من الشيعة الذين هجروهم القتال.

ويهدف مشروع «اليسار» الذي ناقشته الحكومة مع الحركتين الشيعيتين «حزب الله» وحركة أمل، إلى إخراج هذه المراكز التجارية التي بنيت على أملاك الدولة والأملاك العامة بطريقة غير مشروعة.

وأك جوزف جلوب أن محققاً أو مالكي المنازل على طول الطريق التي يتم بناؤها يجب أن يتم إجلاؤهم فوراً ومخبرهم بتعويضات. وأضاف أن المأهين سينتظرون حتى تبني لهم مساكناً أو محترفاً أو متجراً بدلاً من أن يغادروا.

وينفي في مجال البناء، أنتكر من إحصائية صدرت عن «نقابة المهنيين» أن عدد تراخيص البناء ومساحات البناء

القطاع الخاص على مطالبه والحكومة تتمهل في التصحيح

سياسة الإنفتاح التدريجي أربكها جمود التفاوض على السلام

استماعة قيمة حساباتهم بالقطع الاجنبي وتقاضي فائدة على ودائع الاجل المحدد، بالقطع الاجنبي وحسب الاسعار الراهنة. ولم تنتظر الحكومة السورية الانتها، من اعادة ترتيب الاقتصاد السوري لينخل الدورة الاقتصادية العالمية، او من انجاز التسوية السلمية كي يدخل في المنافسة الاقليمية، بل انها فرت القيام بذلك عبر توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي بعدما حضرت سورية مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. ووافقت دمشق على اطلاق الاتصالات التمهيدية في آذار/مارس المقبل لتوقيع اتفاق لشراكة الاوروبية-السورية. ومن المرجح ان تبدأ المفاوضات في الربيع الاخير من سنة ١٩٩٧. كما قامت دمشق بحل مشاكل الدين الخارجية مع دولة اسبانية ان وقعت مع فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر اتفاق اطار لحل مشكلة متخلفات القروض معها، واتفق الجانبان على ان تصمد سوريا ١٠ مليارات فرنك شهرياً، وشهدت ذلك في توقيع اتفاق شراء ست عائلات من طائرات «بومباردييه» بقيمة ٢٥٠ مليون دولار.

ومكانه وقطاعه عبر التسهيلات المقدمة وذلك في ضوء التنفيذ في السنوات الخمس السابقة. وهناك مطالب أخرى تتعلق بقانون العلاقات الزراعية وبهام المحاكم التجارية واعطائها صلاحية قض منازعات تخص القطاع الخاص. ولت قرارات الحكومة في سنة ١٩٩٦ على ان الرغبة في تجاوز هذه العقبات متوافرة لكن بخطوات تدريجية. وشهدت تلك السنة بعض التصحيحات، إذ ان وزارة الاقتصاد قوت في حزيران/يونيو الماضي السماح لمصرف سورية المركزي، والمصرف التجاري، وشراء القطع الاجنبي الناتج عن عمليات تصدير النفط بسعر ٢٢,٩٥ ليرة للدولار بدلاً من السعر الرسمي البالغ ١١,٢٠ ليرة. واتى القرار بعد اصدار تعميم على المناطق في تشرين الاول/اكتوبر لاعتراض سعر صرف قدره ٤٢ ليرة للدولار بدلاً من السعر الرسمي. لكن القرار الاخير في اطار توحيد سعر صرف الليرة في مقابل القطع الاجنبي جاء في ايلول/سبتمبر إذ سمحت «لجنة التصدير» التي يرأسها المهندس محمود الزبيبي رئيس الوزراء للموردين فتح حسابات بالقطع الاجنبي من دون السؤال عن مصدره مع إمكانية

التجار ورجال الاعمال. كما ان توجه جامعي الاموال الى سوق العقارات (اظهرت ارقام ان بين ٦٠ و٧٠٪ من اموالهم وظفت في هذا المجال) ثم افلاسهم، أدى الى انخفاض اسعار العقارات في البلاد بنسبة تراوحت عموماً بين ٥٠٪ و١٠٠٪ على العقارات التي حققت ارتفاعاً وهمياً في السنوات السابقة. ومن الاسباب الاخرى حسب اعتقاد خبراء اقتصاديين، ان المستثمرين لم يستوعبوا اوضاع الانفتاح وحيدته الذي حصل في سنة ١٩٩١، فاعتقدوا انه يعني تحولاً الى اقتصاد السوق بشكل كامل وهذا ليس صحيحاً، وأشار الخبراء الى ان «الحكومة متمسكة بالانفتاح التدريجي المنصوص كي لا تتكرر تجارب كركك التي وقعت في دول الكتلة الشرقية التي انهارت نتيجة الانطلاق الهوري من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق». ولاتزال اوضاع القطاع الخاص ذاتها، وهي اقامة بورصة لتداول الاسهم وتوحيد سعر الصرف والسماح بفتح مصارف خاصة او مشتركة وفقاً للقانون ٢٤ الخاص بمنع تداول القطع الاجنبي وتحويل القانون ١٠ كي لا يتحكم بالاستثمار

القرارات باعتبارها الوحيدة في ظل عدم السماح للقطاع الخاص، استثمار سيارات سياحية. وفي ظل استمرار حصر المعاملات المصرفية بالمصارف العامة، فإن اموالاً تخرج الى المصارف في الدول المجاورة للقيام بالمعاملات المصرفية. وطالما ان قانون الاستثمار رقم ١٠ الصادر سنة ١٩٩١ لم يفسر صفاً للمستثمرين او الممولين بتوظيف مخزنتهم مستفيدين من الانفتاح، فإن هؤلاء وجدوا الحل الوحيد ابداع اموالهم لدى تجار الاموال في ضوء غياب سوق لتداول الاسهم، وتوحيد الحد الأدنى لأي مشروع استثماري بعشرة ملايين ليرة سورية. وتجاوزت قيمة الاموال المودعة ٢٠ مليار ليرة سورية جمعت من اكثر من ١٥٠ الف مدوغة في البلاد. صحيح ان سنة ١٩٩٤ حملت اصدار القانون رقم ٨ الخاص بحل مشكلة المودعين، غير انه ليست هناك ارقام رسمية او غير رسمية عن قيمة الاموال التي خرجت الى الدول المجاورة طلباً لغوائها عالية بلغت احياناً ٢٠٠ و٢٢٠، لكن الاكيد ان اموالاً خرجت الامر الذي أدى الى أزمة سيولة في البلاد. عبر عنها كبار

المرحمة بموجب خطة الاستثمار. وقد بلغ عدد مشاريع النقل المرخصة ٧٧٤ مشروعاً من اصل ١٨٤٠ مشروعاً، وبلغ اجمالي كلفتها ٢٨٥ مليار ليرة سورية من اصل ٢٦٦ ملياراً. يضاف الى ذلك الاموال التي خصصت لاستيراد سيارات «بيك اب» بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السماح باستيرادها من اموال القطع الاجنبي الخاضع من المصارف الزراعية بهدف تشجيع المصارف والاتجار في القطاع الزراعي، ويتجاوز عدد سيارات «بيك اب» العاملة في سوريا ١٥٠ ألفاً من اصل نحو ٢٠٠ ألف سيارة موجودة في البلاد. وأدى ذلك الى ان بعض عمليات التصدير كان وهماً لافادة من «دولار التصدير» الذي بلغ سعره نحو ٥٩ ليرة سورية ويزداد حسب علاقة فوائض الاستثمار بالتصدير، كما ان بعض الاموال خرج الى الدول المجاورة لشراء السيارات وادخالها الى البلاد حسب قرار المصارف الزراعية بالنسبة الى انواع «البيك اب» او قرارات المقيمين واعضاء مجلس الشعب او مشروعي الحرب التي تسمح لأي من هؤلاء استيراد سيارة سياحية وذلك للاقامة من هذه

في وقت تحاول الحكومة لتتاج سياسة انفتاحية بالتدريج، ترك جمود التفاوض مع اسرائيل، اثاراً سلبية، اربكت سياسة الحكومة وخلفت حالة وصفاً المحللون المطلعون بها «ثقل استثماري»، والسبب في ذلك ان الحكومة ربطت نهجها الانفتاحي بالتطورات الدولية الاقتصادية ويتطورات عملية التفاوض على السلام مع الدولة العربية فلا التطورات الدولية اسفقت والجمود في التفاوض عرقل واربع. وإذا كان «الثقل الاستثماري» ظل مطروحاً في السنوات السابقة بسبب التساؤل المصغى من موعد للتوصل الى حل مع تل ابيب، إلا ان مباشرة التفاوض طفت من حدة ذلك القلق، وبخلف مجالاً أرحب تحركات من خلاله الحكومة في سياستها الانفتاحية. ومع الجمود والتصلب الاسرائيلي بعد وصول الليكود الى الحكم في اسرائيل، بدأ التساؤل عن مستقبل التسوية ككل، الامر الذي اثر سلباً على الاقتصاد السوري. ومن بين الاسباب التي ادت الى التراجع، ان نسبة الاموال المودعة في مجال الخدمات تجاوزت نسبة ٨٥٪ من اجمالي كلفة المشاريع

في تقرير أعدت بإشراف الكباريتي ويختلف حوله المحللون

الأردن

السلام المهزوز تسبب في هبوط معدل النمو وعطل تدفق الإستثمارات الأجنبية!

الفترة التي يغطيها التقرير، إلا ان حجم التعامل في السوق تراجع بمعدل ٤٢,٩٪، ووصل الى ٣٢٢,٦ مليون دينار. كما عانت السوق من حالة مد وجزر (راجع الموضوع عن أداء بورصة عمان في الصفحة ١٢ من هذا العدد).

عقود عراقية

حصلت شركات اردنية كبرى على عقود عراقية تصل قيمتها الاجمالية الى ٨٠ مليون دينار (١١٢ مليون دولار) لتصدير مواد غذائية وزيوت وعلف الطماق وماسحوق تنظيف وصابون بموجب عطاءات دولية طرحها العراق مؤخراً بموجب اتفاق النفط مقابل الغذاء. وقال ظنون ابو حسان رئيس غرفة صناعة عمان ان عقوداً أخرى تبلغ قيمتها عدة ملايين من الدولارات صفقات اردنية ستبرم خلال الاشهر المقبلة. وهذه هي المرة الاولى التي يعلن الاردن فيها عن فوز شركات اردنية بعطاءات دولية لاستيراد لحساب العراق منذ اللقاء الذي تم بين وزير التجارة العراقي وصناعاتيين وتجاري اردنيين في خواتيم الشهر الماضي، فبعد الوزير العراقي بان يمكن للشركات الاردنية تصدير كبير من المطاطات الدولية التي يسيطرها العراق لاستيراد حاجته من الاغذية على صعيد آخر، بات بحكم المؤكد البحث في تجديد البروتوكول المالي الاردني - العراقي، ويتزامن ذلك مع تقديم المؤسسة الخطوط الملكية الاردنية الطيران بطلب الى الامم المتحدة للسماح لها بتسيير رحلات جوية منتظمة بين عمان وبغداد لغايات استئناسية تستهدف ايصال الادوية والمواد الغذائية وبعض الحاصلات الطبية الضرورية. وكان مسؤول عراقي قد اكد ان الخطوة المقبلة في التفاوض مع الامم المتحدة ستكون فتح الاجواء امام الطيران المدني وتسيير رحلات في مهام اسبانية في بغداد بسبب الحاد الذي يتكبده العراقيين في السفر بين الاردن والعراق اضافة الى كثرة حوادث الطرق والمشاكل التي يواجهها المسافرين برّاً.

مع اسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ووقع اتفاقيات تجارية مع الفلسطينيين والاسرائيليين، لم يتمكن من تحسين وضع التجارة مع الفلسطينيين والاسرائيليين وتفتيد الاتفاقيات الموقعة بسبب عراقات اسرائيلية وضعت امام ذلك بحجج أمنية واهية مما أدى الى عدم تجاوز حجم التجارة في المناطق الفلسطينية التي تعتبر من الاسواق المهمة للاردن، ولديه الرغبة في تلبية احتياجاتها بدلاً من الاقتصاد الاسرائيلي الذي يحدد منها ما يقارب ملياري دولار سنوياً.

وذكر التقرير ان الحكومة بهدف تحسين مناخ الاستثمار اعدت مشاريع اقتصادية مهمة خلال سنة ١٩٩٦ اهمها مشروع قانون الشركات والسوق المالي، ولكنها لم تتمكن من اقرار هذه المشاريع في السنة الماضية. وفي توقع ان يتم اقرارها هذه السنة ١٩٩٧ وخلال الدورة البرلمانية الحالية، وإذا لم يتحقق ذلك لسبب المهمة للاردن، ولديه الرغبة في تلبية احتياجاتها بدلاً من الاقتصاد الاسرائيلي الذي يحدد منها ما يقارب ملياري دولار سنوياً.

ورد في التقرير أيضاً ان حجم الاستثمار في البلاد وصل الى حوالي ٢٢٪ كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، وعلى الرغم من ذلك فهو مازال مقصوراً على الاستثمارات المحلية والتي حد ما، العربية، ففهم الاستثمارات الجديدة للشركات القائمة والحديثة وسدات التنمية حتى نهاية ١٩٩٦/سبتمبر ١٩٩٦ بلغت ١٩١ مليون دينار بتراجع ١٢٪ عن الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥ علماً انها وصلت مع نهاية ١٩٩٥ الى ٣٥٦ مليون دينار.

ولد سجل خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ ما يقرب من ٣٧٢ شركة جديدة لدى وزارة الصناعة والتجارة منها شركتا المواصلات والكهرباء. الثاني تم تحويلها حديثاً الى شركتين مساهمتين عامتين. وبلغت رؤوس اموال الشركات المسجلة سنة ١٩٩٦ الى ٢٢٠,٥ مليون دينار. وفي الرقم من تطور حجم الاستثمار الاجنبي في بورصة عمان ليسل الى حوالي ٣٣,٥ مليون دينار في

تجاوز ٧٠,١٪ خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ ووصل حجمها الى ٦٠٠ مليون دينار، وكانت نسبة النمو هذه اقل من النسبة سنة ١٩٩٥ والبالغة ٢٧٪. وفي المقابل زادت واردات الاردن بنسبة ٢٢٪، ووصلت الى ٢,٣٣٩ مليار دينار، وبالتالي ارتفع عجز الميزان التجاري الى ١,٣٩٨ مليار دينار بزيادة نسبتها ٢٧٪ في سنة ١٩٩٥. وأشار التقرير الى جهود الحكومة لتصديق العلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي حيث كان لذلك انعكاس ايجابي على تطور حجم التجارة مع هذه الدول لصالح الاردن وزيادة اعداد العاملين الاردنيين فيها. واظهرت مؤشرات التجارة الرسمية مع خمس دول خليجية هي السعودية والامارات والبحرين وقطر والكويت ان حجم الصادرات الاردنية اليها خلال فترة الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ ارتفع الى ١٧١,٧ مليون دينار فيما بلغت المستوردات منها حوالي ١٠٠ مليون دينار اي ان الاردن حقق فائضاً مقداره ٧١,٦ مليون دينار بعد ان كان هذا الفائض لا يتعدى ٢,٣ مليون دينار في سنة ١٩٩٥. وكان العجز التجاري للاردن مع السعودية قد وصل الى ٢١ مليون دينار في سنة ١٩٩٥ وتغير الوضع في سنة ١٩٩٦ حيث وصل الفائض الى ٢٢,٤ مليون دينار.

ومقابل تحسن العلاقات التجارية مع الدول الخليجية تراجعت العلاقات التجارية مع العراق، حيث خفضت الحكومة سفك البروتوكول التجاري من ٤٠٠ مليون الى ٢٢٠ مليون، وراجعت الصادرات الى العراق لنصل الى ٧٢ مليون دينار فيما بلغت المستوردات ٦٢٢ مليون دينار خلال الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦، أي يعجز في الميزان التجاري وصل الى ١٩٠ مليون دينار وهو اعلى من العجز المسجل في سنة ١٩٩٥ والبالغ ١٢٦ مليون دينار عندما وصلت الصادرات الاردنية خلال تلك السنة الى ١٩٠ مليون دينار والمستوردات ٣١٩ مليون دينار. وقررت في التقرير الذي اشراف على اعداده عبد الكريم الكباريتي، ان الاردن الذي كان وقع معاهدة سلام

في تقرير يختلف حوله المحللون الاقتصاديون، تباهت حكومة عبد الكريم الكباريتي بأن الأداء الاقتصادي في الاشهر التسعة الاولى من سنة ١٩٩٦ قد حقق نمواً تبلغ نسبته ما يقرب من ٥٪. وهي نسبة في نظر المحللين تقل عن تلك المسجلة في سنة ١٩٩٥ التي بلغت ٦٪. وعزا المحللون هذا التراجع الى تأثر مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بعوامل سياسية واقتصادية في الاردن والمملكة. وكان أبرز هذه العوامل تعثر عملية السلام بعد مجيئ تكتل الليكود الى السلطة في الدولة العربية في ايار/مايو الماضي واتجاه المنطقة نحو مزيد من التوتر وعدم الاستقرار الامر الذي انعكس سلباً على حجم الاستثمارات في المنطقة، وتراجع النشاط الاقتصادي خصوصاً في قطاع السياحة الذي تعول عليه الحكومة اهمية كبرى كقطاع واعد من قطاع الاقتصاد الوطني. وفي تقرير حكومة الكباريتي، نقرأ انها اتخذت خلال سنة ١٩٩٦ العديد من الاجراءات والاستعدادات للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتوقيع اتفاقية شراكة مع اوروبا. وفي هذا الاطار صلت الحكومة على تشجيع الشركات الاردنية لتصنيع انتاجها وبيعها بمواصفات متماثلة من المنافسة والدخول الى الاسواق العالمية. وقد تمكنت ١١ شركة اردنية خلال سنة ١٩٩٦ من الحصول على شهادة «الايرو» للجودة التي تعتبر بمثابة جواز سفر لتحويل منتوجاتها للاسواق العالمية وذلك من اجل مائة شركة استمدت للحصول على هذه الشهادة. وجاء في التقرير أيضاً، ان الحكومة اكدت استعداداتها للانضمام الى منظمة التجارة العالمية من خلال تخفيض الرسوم والضرائب الجمركية بشكل تدريجي، وفي اطار عمل على تعزيز النظم المتوقعة في موارد الموانئ من خلال تعديل قانون ضريبة القيمة المضافة. وعلى الرغم من ذلك فإن التصو في المصارف لم

العراق

«معاريف» تدعي ان قتل اييب باعت بغداد ملحاً

النفط لم يأت بالرغيف والحصص التموينية على حالها!



CSM

يبين ان على العراقيين الذين يعتمدون على حصص التموين منذ ما يزيد على ست سنوات الانتظار مدداً أطول قبل جني اي ثمار من اتفاق النفط مقابل الغذاء.

قال الأمل لم يطرأ اي تغيير على حجم الحصص للتموينية لشهر كانون الثاني/يناير الحالي.

وكان المسؤولون وعدوا موارداً بزيادة الحصص التموينية بعد تطبيق اتفاق الأمم المتحدة ولكنهم استنكروا ان يبيع النفط وشراء الغذاء سيستغرق وقتاً.

ويومئذ الاتفاق يسمح للعراق ببيع ما قيمته مليار دولار من النفط خلال ستة اشهر من اجل شراء الغذاء والادوية بعد معاناة من العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ سنة ١٩٩٠.

والياً فان حصص المواطنين العراقي من المواد الغذائية المدعومة التي توزعها المتاجر الحكومية هي ١,٢٥ كيلوغرام من الارز وسبعة كيلوغرامات من الطحين (الدقيق) و٥٠ غراماً من السكر و٧٨ غراماً من زيت الطعام و١٠ غرامات من الشاي شهرياً. وهذه المواد تبثها الحكومة بمصر التكلفة او اقل قليلاً وقال متعاملون ماليون وتجار في بغداد ان

العملة العراقية انخفضت قليلاً امام الدولار بسبب عدم زيادة الحصص التموينية عما جاء في تصريحات الحكومة التي نشرتها الصحف. مطالبة تجار التجزئة الحصول على الحصص التموينية من مخازن وزارة التجارة تمهيداً لتوزيعها. وانعكس انخفاض قيمة الدينار على اسعار بعض السلع في السوق المفتوحة.

وكانت صابرات العراق من النفط قد أدت الى ارتفاع سعر صرف الدينار الى الضعف فوصلت قيمة الدولار الى ٧٠٠ دينار بعد ان كانت ١٦٥٠ ديناراً. ونسبت الصحف الرسمية الى وزير التجارة العراقي محمد مهدي صالح في وقت سابق قوله انه بجهود وصول الغذاء الى العراق سترتفع حصص الارز للفرد لتصبح ٢,٥ كيلوغرام وسترتفع

حصص الدقيق الى تسعة كيلوغرامات وحصص السكر الى كيلوغرامين كما سترتفع حصص الشاي والصابون. وذكر الاعلام العراقي ان وزارة التجارة وقعت على العديد من اتفاقات الغذاء منذ بدء تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء. لكن الشحنات لم تجد طريقها بعد الى الجمهور. على صعيد اخر قال وزير الصحة العراقي اوميد ميث مبارك ان المبالغ المخصصة لوزارة الصحة في الاتفاق بين الأمم المتحدة والعراق «لا تشكل سوى قطرة في محيط احتياجنا للادوية والمستلزمات الطبية» وبما الى زيارتها.

وأوضح الوزير ان هذه المبالغ تقدر بحوالي ٢١٠ ملايين دولار ما يشكل قطرة في محيط احتياجات البلاد للادوية والمستلزمات الطبية. وقرر مبارك الاحتياجات العظيمة لاعادة النشاط كاملاً للمؤسسات الطبية العراقية وبما لا يقل عن مليار دولار. وقال ان المبلغ الذي خصص لنا يكفي فقط لتوفير الادوية والمستلزمات المتقدمة للحياة اي مواد التشخيص واجراء العمليات والمضادات الحيوية. وكشف الوزير ان النقص في

الادوية والخدمات الطبية تسبب في زيادة معدل الوفيات بين الاطفال دون الخامسة من العمر من ٥٠٠ الى ٤٥٠٠ شهرياً والنسبة لشباب من ١٦٠٠ الى ٨٠٠٠ شهرياً. وكان العراق اكد مراراً ان الملياري دولار التي وافقت الأمم المتحدة على تخصيصها له كل ستة اشهر غير كافية خصوصاً ان ٢٥٪ منها مخصصة لتعويض ضحايا الغزو العراقي وان قسماً اخر مخصص لدفع تكاليف نزوح سلاح العراق.

الملح الاسرائيلي

جريدة «معاريف» كشفت ان اسرائيل باعت العراق سراً آلاف الاطنان من الملح عن طريق الأردن خلال بضعة اشهر من سنة ١٩٩٥. وقالت الجريدة انها استقت هذه المعلومات من وثيقة خطية ومن اقوال رجل اعمال اسرائيلي طلب عدم الكشف عن هويته وتعارض على هذه الصيغة. واوضحت «معاريف» ان رجل الاعمال هذا هو احد مؤسسي وحدة «النخبة» في رئاسة اركان الجيش الاسرائيلي التي كان ينامين نتنياهو ورئيس الوزراء احد اعضائها.

ونقلت معاريف عن رجل الاعمال قوله «انها لم تكن سوى اعمال بكل معنى الكلمة لان العراقيين ذاقوا الحمرمان بعد حرب الخليج ١٩٩١ وكانوا يتلهفون على اي منتجات غذائية. ولقد حافظنا على سر هذا العقد لئلا تصطبغ بالاميركيين او الامم المتحدة». وجاء في الوثيقة التي نشرتها «معاريف» ان مصانع البحر الميت تقارضت في نيسان/ابريل ١٩٩٥ بوساطة رجل الصناعة مورخاي بونا على صفقة لتسليم العراق كميات ضخمة من الملح.

وقد أرسلت على الأرجح آلاف الاطنان من الملح عن طريق البحر عبر الأردن على متن شاحنات رجل اعمال فلسطيني اكتفت الجريدة بالقول ان اسمه «ابو هشام». واوضحت «معاريف» ان اسعار القمح كانت تتفاوت بين ٧٠ و ١٢٠ دولاراً للطن الواحد اذا كانت الشحنة من الملح الكبير او ملح الطعام او الملح الصناعي. واكد المتحدث باسم مصانع البحر الميت انه حصلت فعلاً اتصالات تمهيدية في الخارج لايرام هذا العقد لكنه نفي ان تكون هذه المباحلة اشترت فعلاً. وقال للجريدة «ان العراق اعتبر اسعارنا باهظة جداً».

غزة - أريحا

في وقت طالب رجال الاعمال بربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات العربية

إجمالي الناتج المحلي الى هبوط حاد و ٦٥٪ من العائلات تعيش دون خط الفقر

يلف تقارير سلطة النقد، (التي تقوم مقام البنك المركزي)، عن أداء الاقتصاد في غزة - أريحا تشاؤم اسود، ولذلك ما يبرره فقد هبط إجمالي الناتج المحلي بشكل حاد إذ لم يزد على ١,٣٣٦ مليار دولار

انخفاضاً من ٢,١٦٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٥ وذلك بسبب انخفاض الاسرائيلي للضفة والقطاع. وفي حسابات سلطة النقد ان حجم ما خسره الاقتصاد الفلسطيني يربو على ١,٢ مليار دولار خلال ١٩٩٨

يبدأ اغلق خلالها الاسرائيليون الضفة وغزة تماماً مما حال من دون وصول العمال الى اشلغالهم في اسرائيل وحد من التبادل التجاري. وكانت اسرائيل فرضت اغلاقاً تاماً على غزة وأريحا في شباط/

فبراير ١٩٩٦ في اعقاب اول تفجير من أربعة تفجيرات انتحارية قام بها متشددين اسلاميون واسفرت عن مقتل ٥٩ شخصاً في اسرائيل. وجاء الاغلاق لبدء بعد تخفيف تدريجياً ففرض مرة أخرى في ايلول/سبتمبر الماضي في اعقاب اشتباكات بين الاسرائيليين وقوات الأمن الفلسطينية اسفرت عن مقتل ٦٠ فلسطينياً و١٥ اسرائيلياً.

وتقراً في تقارير سلطة النقد ان متوسط الدخل السنوي للفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ ١٥٢ دولار، اي بحدود خط الفقر الرسمي البالغ ٦٥٠ دولار للفرد سنوياً. ورفض متوسط معدل البطالة في سنة ١٩٩٦ بنحو ٦٠٪ في غزة و ٢٨٪ في الضفة الغربية. وهذه التطورات أدت الى استئصال الفرق في المجتمع حتى ان ٢٥٪ من الفلسطينيين تعد الآن تحت خط الفقر. وفي وقت ارتفع فيه عجز ميزانية سلطة الحكم الذاتي الى ١١٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٦ من ٢٥ مليوناً في سنة ١٩٩٥. وفي التقارير أيضاً ان معدل التضخم في الضفة وغزة بلغ ٢٢٪ في ١٩٩٦ مقارنة مع ٢١٪ في اسرائيل.

ولحقت التقارير ان الدول المانعة التي وعدت بتقديم ٢,٤ مليار دولار في اعقاب اتفاق السلام التاريخي بين اسرائيل ونظامته الفلسطينية الفلسطينية في سنة ١٩٩٣ لم تدفع حتى الآن سوى ٩٥٥ مليون دولار. اي اقل كثيراً مما خسره الاقتصاد الفلسطيني في سنة ١٩٩٦ بعدما من جراء الاغلاقات الاسرائيلية. أما دائع المصارف في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد ارتفعت في سنة ١٩٩٦ بنسبة ٤٧٪ لتصل الى

١,٧٢٢ مليار دولار من ١,١٧٤ مليار دولار في سنة ١٩٩٥ مع استمرار نمو القطاع المالي. وبلغ إجمالي موجبات ١٧ مصرفاً تعمل في الضفة وغزة ٢,٢١٢ مليار دولار بزيادة مقدارها ٥٧٤ مليون دولار عما كانت عليه في سنة ١٩٩٥. ويقول محللون اقتصاديون على دراية في شؤون الوضع في غزة - أريحا ان زيادة الرواتب على الرغم من تراجع الارواض الاقتصادية ربما كانت ترجع الى لجوء المزيد من الفلسطينيين الى ابداء مد رواتهم التي كانوا يحتفظون بها في بيوتهم او في الخارج في المصارف بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني مع اسرائيل في سنة ١٩٩٣.

وقدعت المصارف التجارية قروضاً والتائتات مصرفية بقيمة ٤٢١ مليون دولار في سنة ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢٨٪ عن سنة ١٩٩٥. وتزامن صدور تقرير سلطة النقد الفلسطينية مع تقديم وفد ضم عدداً من رجال الاعمال ورقة عمل الى «الملتقى الاول لرجال الاعمال» الذي انعقد في مطلع هذا الشهر في عمان، تكريماً فيها ان نجاح الفلسطينيين في اعادة بناء اقتصادهم يتوقف على تعامل الفترة الاقتصادية العربية مع خلال تطوير العلاقات الاقتصادية العربية - العربية، وعلى مدى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي. وقال الوفد الفلسطيني في ورقته ان ربط فلسطين بالاقتصادات العربية يشكل الخيار الوحيد الممكن ليس فقط لارساء دعائم اقتصاد عصري قادر على النمو وتشغيل طاقات الشعب

الفلسطيني، وانما التكيف أيضاً بانتزاع الاقتصاد الفلسطيني من برائن التبعية والهيمنة الاسرائيلية. وقال الوفد الفلسطيني في ورقته ان المطلوب هو اقامة شراكة عربية - فلسطينية تنقسم المصارف والمجازفة في مشاريع اقتصادية مشتركة وتجارة حرة وسياحة متفلة وشبكات ربط كورانيات واتصالات وتبادل علمي وثقافي. ووضحت الورقة ان تحقيق مثل هذه الشراكة يستوجب تحمل مسؤولية ربط السلام وتطبيع العلاقات مع اسرائيل بالالتزام ثل اييب باراك التي العوائق كافة التي تحول من بين تطبيع العلاقات العربية مع الاقتصاد الفلسطيني وان تعمل فلسطين بدورها على تسهيل وتيسير التجارة والاستثمارات العربية فيها وتقديم سائر الضمانات الضرورية والملائمة لهذه الاستثمارات.

وأشار الوفد في عداخله له على هامش الورقة الى التطورات التي اصطلها الاحتلال الاسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني ومنها نقص الشد في مرافق البنية التحتية. وجعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة للاقتصاد الاسرائيلي، واحتكار اسرائيل لتجارة فلسطين الخارجية. والنقص في مؤسسات المجتمع المدني. وأوضح الوفد بهذا الصدد ان السياسة الاسرائيلية أدت الى خلق لتطور الاقتصادي الفلسطيني وتحول اعداد متزايدة من القوى العاملة الى عمالة فاقصة، وإلى جعل الصادرات الفلسطينية من اسرائيل تنسب ٢٨٪ من المنتجات الفلسطينية الى الدولة اليهودية.

إسرائيل

بعدما أرغم نتنياهو على العلول عن رفع الضرائب

«الكنيست» أقر ميزانية ١٩٩٧ بعجز نسبته ٢,٨٪

بعد لاي ومحاكمات اضطر معها بنيامين نتنياهو الى التراجع عن وعده بعدم زيادة الضرائب، أقر الكنيست ميزانية ١٩٩٧. وبمعاها قال نتنياهو: «هذا نجاح كبير والميزانية متوازنة. فقد حان الوقت لكي تكون لنا ميزانية تقسم المسؤولية وحكومة تتحلى بالمسؤولية ونهتزم بتعزيز الاقتصاد على أسس جادة».

وانقطعت الحكومة ٢,٢ مليار دولار من ميزانيتها لخفض العجز فيها. ويستتقط ميزانية التشفي نسبياً هذه عبر زيادة الرسوم على التبغ والمخدرات وكذلك عبر زيادة غير مباشرة للضرائب على الدخل، وستتخذ سياسة التقشف أيضاً مختلف الخدمات الاجتماعية والتعليمية. وقال خبراء ان مستوى المعيشة في اسرائيل، حيث بلغ معدل الدخل السنوي للفرد ١٦٩٠٠ دولار في ١٩٩٦، سيتأثر بشكل طفيف بهذه الانقطاعات.

من جهة قال وزير المالية دان ميريدير ان الحكومة لديها برنامج اقتصادي جائل، وأضاف: «مازال امامنا عمل، فطيناً أولاً وقبل كل شيء، التاكث من تنفيذ الميزانية بدقة. تأتياً هناك اصلاحات جادة مبررها بالهول في الميزانية واخرى مازالت تحتاج الى تمرير». وبلغ حجم الميزانية نحو ١٩٠ مليار شاقل (٥٨,٩ مليار دولار) ومن المفترض انها

تشمل تخفيضات في الاتفاق وادارات جديدة حجمها ٧ مليارات شاقل لتقصر العجز على ٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذه السنة. وقد وافق الكنيست على قانون الاجراءات الاقتصادية الذي يحدد تغييرات تشريعية وغيرها لتنفيذ الميزانية. ووافق النواب على خفض الاعانات التي يحصل عليها الجيود المصرون حديثاً من الخدمة العسكرية، وتاجيل تنفيذ خطة لاطالة اليوم المدرسي لكتهم رفضوا خطة الخزنة لخفض تخفيض ضريبي بنسبة نصف نقطة مئوية للنساء العاملات. وكان هذا الالغام، سيجعل لخزنة الدولة دخلاً قدره ٢٧٠ مليون شاقل، وأصبح هناك حاجة الآن لايجاد ايرادات بديلة عنه لسد العجز. وقال المسؤولون انهم سيسعون لسد العجز خلال الاسابيع القليلة المقبلة باجراءات جديدة. وكان المتنازع الاجتماعي قد توتر كثيراً خلال الاشهر الأخيرة في اسرائيل وانعكس ذلك في اضراب عام لمدة ٤٨ ساعة دعا اليه اتحاد النقابات العامة (الهيستدروت).

الكويت

في جردة لحسابات سنة ١٩٩٦ وبعد ٥٠ سنة على أول شحنة نفط

تسديد آخر قسط من الدين الخارجي والنفط قد ينقذ الموازنة من العجز!

تقرير اقتصادي:

لم تكن سنة ١٩٩٦ كلها سيئة، في الكويت، فعلى الرغم من الهزات السياسية الداخلية والخارجية، تمكنّت حكومة سعد العبد الله الصباح في ١٢/١٢/١٩٩٦ من سدّاء آخر قسط من دينها الذي بلغ ٧٨٦ مليون دولار، وهو القسط السابع، وكانت الكويت قد حصلت على هذا القرض في نهاية ١٩٩١ من حوالي ٨٠ مصرفاً عالمياً تنتمي إلى ١٩ دولة، وقد بددت أقساط الاستحقاق بمعدل ربع سنوي من حزيران/يونيو ١٩٩٥، أما الهدف من ذلك القرض فكان تمويل جانب من تكاليف إعادة اعمار ما نمره الغزو العراقي للكويت (الدين الخارجي يبلغ ٥ مليارات دولار). وفي سياق المديونية شهد القانون رقم ١٩٩٣/٤١ المتعلق بشراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تسديدها صدمة قد تعرضت خلالها، أو إجراء تعديل آخر على بنوده، ففي نهاية ١٩٩٦ تقدم عدد غير قليل من المدينين إلى المحاكم

بطلبون بمسؤولية هذا القانون، وإذا حكمت هذه المحاكم بعدم دستوريته فإن مشكلة كبيرة ستؤدي إلى تعثر استمرار تطبيقه وهو الذي بدأ على أساسه دفع المدينين للقسط الأول من مديونتهم في السادس من نيسان/أبريل ١٩٩٦ فسدّدوا حسب تصريح محافظ بنك الكويت المركزي ٣٥٨.٦ مليون دينار مما يمثل ٧٧٪ من قيمة القسط. وبغداد الملاء، غير المترمين بدفع القسط الأول ٧٤١ عميلاً أحالتهم البنوك المديرة للقرض إلى النيابة العامة حسب بنود القانون. كما قام ١١٤٧ عميلاً بسداد كامل القسط الثاني من مديونتهم، وهم يمثلون ٥١٪ من عدد المدينين فسدّدوا ما قيمته ١٩٣ مليون دينار. وارتقاء أسعار النفط أعطى انطباعاً يؤكد التخلص من عجز الموازنة العامة للدولة، خصوصاً أن سعر البرميل الذي قدرته الحكومة في ميزانية سنة ١٩٩٧/١٩٩٧ هو ١٢ دولاراً فقط. وفي المجال ذاته وافقت لجنة

التعويضات الدولية على تعويض شركة نفط الكويت عن خسائرها الناتجة عن العمل العسكري العراقي بـ ٥٩٥ مليون دولار. كذلك وقعت شركة «ايكوي» في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٩٦ على اتفاقية تمويل قرض طويل الاجل قيمته ٩.٢ مليار دولار مع مصارف محلية وإقليمية ودولية عدة وستستخدم الشركة هذا القرض في تشييد مجمع البتروكيماويات الضخم في منطقة الشعيبة (جنوب الكويت) يتوقع أن يبدأ انتاجه خلال هذه السنة، وتقدر طاقته الانتاجية السنوية بنحو ٦٥٠ ألف طن من الايثان، و ٢٤٠ ألف طن من الكلوجول ايثان. كذلك احتفلت الكويت في ٢٠ حزيران/يونيو الماضي بمرور ٥٠ سنة على تأسيس أول شحنة من النفط الكويتي. وخلال سنة ١٩٩٦ شهدت البورصة نشاطاً لحظه المراقبون باهتمام فسدّل مؤشر الاسهم في السوق في تشرين الأول/أكتوبر

الماضي ١٩٠.٥٢ نقطة مقارنة به ١٧٣.٥٠ نقطة في نهاية ايلول/سبتمبر الماضي وهو سبب هذا النشاط القوي الذي لم تشهده السوق منذ انشائها في نظر المحللين إلى النتائج الجيدة في أداء الشركات المدرجة بالبورصة خلال النصف الأول من السنة، وإلى تدفقات اموال أو عودة اموال من الخارج، وسجودت مجالات الاستثمار في الكويت. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بدأ التنفيذ العملي لقرار التعامل في أسهم الشركات بالأجل، حيث صمّم هذا القانون بالتعامل بالأجل من خلال شركات الوساطة المدرجة في البورصة، ومن خلال أوامر تلقاها من شركات الاستثمار أو المؤسسات المالية فقط. وقد أسهم هذا النظام أيضاً في زيادة حجم التعامل في البورصة. كما ساعد برنامج تخصيص الاسهم الحكومية الذي بدأت الهيئة العامة للاستثمار (ذراع الحكومة في استثمار اموالها) منذ سنة ١٩٩٤ في

العاش البورصة. وحقق هذا البرنامج نجاحاً باهراً، فباعته الهيئة حتى هذا التاريخ ما قيمته ٦٠٠ مليون دينار (حوالي ملياري دولار) من الاسهم الحكومية للمواطنين. موسعة بذلك قاعدة تمكك الشركات المحلية وتعزيز دور القطاع الخاص، وخلق فرص استثمارية جديدة للمواطنين، حيث شارك أكثر من ٦٥ ألف مواطن في تمكك الاسهم التي طرحتها الهيئة العامة للاستثمار في مزاد علني أو اكتاب عام. وخلال سنة ١٩٩٦ أيضاً قام «المندوب الكويتي للتنمية العربية» بتقديم مجموعة قروض للدول العربية والأجنبية قيمتها ١٤٢ مليون دينار تقريباً (حوالي ٤٧٢ مليون دولار). ليصل مجمل ما قدمه المندوبون من قروض منذ انشائه إلى ٢.٥٤٥ مليار دينار (حوالي ٤.٤٧٧ مليار دولار)، استغانت منها أكثر من ٧٧ دولة عربية وإسيوية وإفريقية وبعض دول أميركا اللاتينية والكاريبي. وفهم المندوب قروصاً ميسرة وطويلة الأجل خلال السنة الماضية إلى كل

من باكستان، واندونيسيا، وموزامبيق، وموريتانيا، وموريشيوس، ومصر، واليويبا، وسلطنة عمان، والمغرب، وتونس، وتوغو، والصين، والبحرين، واليوستة، وقد خصصت تلك القروض لتمويل مشاريع تنموية تقام في تلك البلدان. كما أبرمت حكومة سعد العبد لله الصباح خلال سنة ١٩٩٦ اتفاقيات اقتصادية عدة مع دول عربية وصديقة فوضعت اتفاقية متبادلة لتشجيع وحماية الاستثمار مع جمهورية تشيكيا، واتفاقية لتشجيع العلاقات التجارية مع لبنان، مع فنلندا، واتفاقية تعاون بين وزارتي المالية في كل من الكويت والشاهرة، واتفاقية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع كندا، واتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي وحماية الاستثمار مع اثيوبيا، وعملها مع بولندا والنمسا.

البحرين

زيادة الإنفاق في ميزانيتها ١٩٩٧ و ١٩٩٨

نعمة زيادة أسعار النفط حلت فتحول العجز إلى فائض!

حلت نعمة زيادة أسعار النفط على ميزانية البحرين للمستثمرين المقبلين ١٩٩٧/١٩٩٨ بحيث ستشهد زيادة مقدارها ٧/٩، و ٩،٥ على التوالي لتبلغ سنة ١٩٩٧ ما مقداره ٦٩٠ مليون دينار و ٧٥٠

ملايين دينار في سنة ١٩٩٨. وتتضمن الميزانية إنخفاضاً في العجز المتوقع من ٨،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٣،٥٪ بحسب تقديرات وزارة المالية. وتشير الأرقام إلى أن العجز

سبيل ١٥٠ مليون دولار بواقع ٧٥ مليون دولار لكل سنة في ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وبذلك يسجل انخفاضاً بنسبة ٢٤٪ عن مستوي العجز في ميزانية سنة ١٩٩٦. وأشارت الأرقام أيضاً إلى أن

إيرادات سنة ١٩٩٧ ستترفع بنسبة ١٦٪ لتصل إلى ٦١٥ مليون دينار وينسبة ١٩٪ لتصل إلى ٣٢٠ مليون دينار في سنة ١٩٩٨. ولم نشر الميزانية إلى قيمة برميل النفط المحسوبة عليه

إيرادات الدولة للمستثمرين المقبلين إلا أن العراقيين في وزارة المالية يتوقعون أن تكون زيادة الإيرادات ناجمة عن الزيادة في الإيرادات النفطية المتوقع أن تبلغ ٣٥٢ مليون دينار في سنة ١٩٩٧ و ٣٦٢ مليون دينار في سنة ١٩٩٨. وبشكل هذه الزيادة نحو ٢٢٤٪ و ٢٧٪ للمستثمرين على التوالي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عجز الميزانية لسنة ١٩٩٦ الذي بلغ ١١٤ مليون دينار تحول إلى فائض بمقدار ٤.٤ مليون دينار في الميزانية الجديدة نتيجة استغناء الحكومة من الإرتفاع للملوس في أسعار النفط نتيجة الاستفادة من حقل «أبو سعة» كاملاً بعدما كانت تنقسمه بنسب خضعت إلى تعديلات عدة من جانب المملكة العربية السعودية ويصل دخل «أبو سعة» إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنوياً وتشكل الإيرادات النفطية حوالي ٥٧٪ من إجمالي إيرادات الدولة. ووصفت في ميزانية ١٩٩٧/١٩٩٨ مبالغ للمصروفات الإنشائية زادت على السنوات السابقة بـ ٢٧٪ لسنة ١٩٩٧ و ٢١٪ لسنة ١٩٩٨ لتصل إلى ١٥٢ مليون دينار و ١٥٧ مليون دينار لتسلي على التوالي. أما المصروفات المشتركة فبلغت ٣٧٥ مليون دينار لسنة ١٩٩٧ و ٥١٧ مليون لسنة ١٩٩٨ بزيادة نسبتها ٢٢،٦٪ و ٤،٥٪ لتسلي على التوالي. ولعل زيادة اعتمادات التدريب هي من أبرز ملامح الميزانية

الجديدة حيث بلغت نسبة ٢٢٪ لتصل إلى ٧.٢ مليون دينار لكل سنة، ورفح اعتمادات الأجور والرواتب بنسبة ٦٪ و ٨٪ للسنتين المقبلتين على التوالي وتخصص ١،٥ مليون دينار لكل سنة كإعانة غلاء لدعم المواد الغذائية الأساسية الخاضعة لتغيرات الأسعار العالمية. واشتملت ميزانية السنتين المقبلتين على عدد من المشروعات الحكومية، أبرزها إنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه بطاقة ٢٥٠ ميفوات و ٢٠ مليون غالون يومياً من المياه المحلاة، بالإضافة إلى مشروعات تطوير المشاريع القائمة في هذا المجال. وأشار بيان الميزانية إلى التوسع في مشاريع الإسكان لتوفير المساكن حوالي ٥٠ ألف شخص عن طريق الوحدات السكنية، وتقديم القروض. كما تشمل إنشاء ميناء جديد على مساحة ٦ ملايين متر مربع، وكذلك إنشاء جسر ربط المنطقة الصناعية الجديدة بمنطقة الامامة وإنشاء عدد من مشاريع البنية الأساسية في مجال المواصلات والصحة والتعليم ومرافق الخدمات الأخرى. وأشار بيان الميزانية إلى أن الوزارة وضعت برنامجاً شاملاً لإدارة المصروفات لفترة ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٦ بهدف إعادة التوازن إلى الميزانية العامة والتخلص من العجز الذي يحد من تحقيق معدلات النمو التي ترغب الحكومة في تحقيقها، وخصوصاً في المجالات الضمائية والإنتاجية.

مجلس التعاون

بعد هزة حرب ١٩٩١ لإخراج العراقيين من الكويت

هبوط إجمالي عجز الموازنات إلى ١١,٦ مليار دولار!

يجمع المحللون الذين هم على شأو وبراية بشؤون البيت الخليجي، على أن اقتصاديات دول مجلس التعاون بدأت تشهد استقراراً ملموساً بعد الهزة التي تعرضت لها في أعقاب العمل العسكري العراقي في الكويت سنة ١٩٩٠. فقد عانت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي من عجز في ميزانيتها بلغ أعلى مستوى له وهو ٦٠.٨ مليار دولار سنة ١٩٩٠، أي ما يعادل المبالغ التي قامت بسحبها من استثماراتها الخارجية. وقد نجحت تلك الحكومات في خفض العجز إلى نحو ١١.٦ مليار دولار في السنة الماضية من خلال خفض الانفاق العام واتخاذ سياسات مالية رشيدة. كذلك نجحت في تقليص العجز في الموازنات المتوقعة من حوالي ٥٠.٨ مليار دولار إلى ٢.٥ مليار دولار في الفترة ذاتها. وفي رأي المجلس أن ذلك يعني أن نسبة العجز في إجمالي الناتج القومي انخفضت من ٢٣.٨ سنة ١٩٩١ إلى ٥.٢ سنة ١٩٩٥، في حين انخفضت نسبة العجز في ميزان

المصروفات من ٢٧.٤ إلى ٨.٢٪. وفي رأي هؤلاء، أيضاً أن وضع الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون يتميز حالياً بالاستقرار الداخلي والخارجي حيث تمكنّت الحكومات في إطار السياسات المالية والنقدية الترشيدية المتبعة من خفض المعجزات بصورة مطردة، وما يجدر ذكره أن دول مجلس التعاون أسهمت بأكثر من ٦٥ مليار دولار في نفقات حرب الخليج الثانية لإخراج العراقيين من الكويت.

وجاءت معظم الاموال من الكويت والسعودية اللتين اضطررتا إلى السحب من احتياطيتهما الخارجي والاقتراض من السوق العالمية للمرة الأولى. وبلغت تلك الاسهامات وتدفق اسعار النفط دول المجلس إلى خفض لنفقاتها في السنوات التالية وتطبيق اصلاحات مثل تخصيص وتسيير قوانين الاستثمار لجذب الرساميل الأجنبية. وساعدها في ذلك عودة اسعار النفط إلى التحسن في سنة ١٩٩٥ ومواصلة ارتفاعها في

سنة ١٩٩٦ حيث سجلت اقتصاداتها افضل مستويات منذ الغيرة النفطية في بداية الثمانينات. ويتوقع المحللون أن يتدنّى العجز في ميزانيات دول المجلس إلى أقل من نصف المستوى المتوقع وهو تسعة مليارات دولار. وذلك سيؤدي إلى تخفيض نسبته إلى الناتج الإجمالي بحيث تتدنّى هذه النسبة إلى أقل من ٢٪. ومن جهتها، تتوقع دول المجلس التي تمتلك نحو ٤/٥ من الاحتياطي النفطي العالمي، أن ترتفع إيراداتها النفطية بحلول ١٢ مليار دولار هذه السنة نتيجة الزيادة التي طرأت على أسعار النفط وبالعامة نحو ثلاثة دولارات للبرميل. وعلى الرغم من عودة العراق الجزئية إلى السوق النفطية، إلا أن دول المجلس تتوقع أن يستمر الازدهار طوال سنة ١٩٩٧. فسوق النفط استقرت كثيراً الآن بسبب تنامي الطلب، كما إن الوضع يختلف عما كان عليه قبل ست سنوات، ولذلك تتوقع الحكومات الخليجية أن تبقى أسعار النفط قوية في ١٩٩٧.

السعودية

ارتياح متحفز للميزانية السعودية الجديدة

الإدمان على الإنفاق يشل القدرة على إنهاء العجز!

العجز منذ أواسط الثمانينات، حيث كان يفترض خفض الاتفاق الحكومي تبعاً لذلك، ظلت الميزانيات الأمنية والدفاعية على تصاعد مستمر، وبالتالي فإنه من غير المحتمل الآن أن يصيب التخفيض هذه الميزانيات، الأمر الذي يضع علامة استفهام على مدى إمكانية نجاح أي خطوة إصلاحية لترشيد الاتفاق العام.

● العجز الثاني، هو الاتفاق الكثيف على الأعداد الكبيرة من الموظفين في الإدارات الحكومية، ونسبة كبيرة منهم يمكن الاستغناء عنها، بحيث ليس هناك من مجال لزيادة فرص العمل أمام الأجيال الجديدة التي لن يستسي لها الدخل في الإدارات الحكومية، ولا حل لذلك إلا من خلال وظائف قد تكون غير مرغوبة من هؤلاء، في القطاع الخاص، وإمام هذه المشكلة تجد الحكومة صعوبة في رسم خط الاتفاق الصحيح الذي يوازن بين الرغبة في عدم العودة إلى تراكم الديون على الحكومة وتزايد أعباء خدمتها من جهة، وبين درجة الاتفاق المطلوب خفضها بحيث لا يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على حركة النشاط الاقتصادي وبالتالي على النمو العام.

وهناك من يقول أن الحكومة السعودية لأسباب داخلية وخارجية لا تستطيع خفض أرقامها، خفضاً حقيقياً ملموساً، مما يضع علامات استفهام عديدة حول قدرتها وحول رغبتها في خفض الاتفاق، حتى ولو أظهرت الأرقام المعلنة في الميزانية خفضاً نسبياً بمعنى أن تكون الزيادة في الاتفاق أقل من المستويات السابقة.

لذلك إن دوائر سعودية عديدة في الدولة، وبخصوص الدوائر المعنية بالمسائل الأمنية والخارجية والإعلامية، تمارس اتفاقاً متزايداً من خارج الميزانية، وقد قدرت إحدى الدراسات الأوروبية هذا الاتفاق السعودي من خارج الميزانية في السنة الماضية بمبلغ ١٦ مليار دولار، أي ما يعادل حوالي ٤٠٪ من أرقام الاتفاق في الميزانية المعلنة.

أسعار النفط

لقد اشاع تراجع ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال السنة الماضية موجة من التفاؤل باستمرار ثبات أسعار النفط على مستويات عالية، وما شجع على هذا الاعتقاد أن أسعار النفط هذه لم تتأثر بالسماع للعراق بتصدير كميات من النفط إلى الأسواق العالمية. وفي هذه الأجواء، يقدر بعض السعوديين أن الطلب المتزايد على النفط في الوقت الحاضر من شأنه أن يرفع الأسعار إلى أكثر من ٢٢ دولاراً للبرميل، مما يعني أن السعودية سوف تجني إذا صبح ذلك ثلاثة

□ لأول مرة منذ حوالي عشر سنوات، تضع الحكومة السعودية ميزانية فويلت بأرباح عام يسبب تزايد عائداتها النفطية طوال السنة الماضية مما أتاح لها فرصة الوفاء بديونها الخارجية وتسديد قدر كبير من المستحقات الداخلية التي تلحظت في دفعها طويلاً. وتتميز عائدات ١٩٩٦ عن عائدات السنة السابقة بأن الزيادة فيها كانت مطردة ومستمرة مما حمل المتفائلين على توقع استمرار مستويات مرتفعة لأسعار النفط في السنة الجديدة، وهو أمر انعكس في تقديرات ميزانية ١٩٩٧ التي تتوقع سعراً للنفط يزيد بحوالي دولارين للبرميل الواحد عن التقديرات التي وضعت في الميزانية السابقة.

العجز المستمر

ومع أن هذا التفاؤل يبدو حقيقياً، وعلى الرغم من تضاعف النمو العام في الاقتصاد السعودي من ٤,٢٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٨,٦٪ في سنة ١٩٩٦، إلا أن العجز في الميزانية بقي قائماً ولو على مستوى أقل. ومع أن العامل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز أبلغ الحكومة، أنه يأمل الوصول إلى ميزانية خالية من العجز من الآن حتى نهاية القرن، فإن ذلك يتوقف على عاملين أساسيين، أولهما ثبات أسعار النفط على مستوياتها العالية وهو أمر غير مؤكد، وثانيهما نجاح الحكومة في خفضي سياسة الإصلاحات والترشيد وضبط الاتفاق، وهذا أيضاً أمر يختلف فيه الآراء. وفي أي حال فإن الوضع المالي المستبعد للدولة قد أسهم في خلق مزاج إيجابي في جميع أنحاء المملكة.

وتبلغ النفقات الاجتماعية للميزانية السعودية الجديدة ١٨١ مليار ريال سعودي مقابل واردات تقدر بمبلغ ١٦٤ مليار ريال، أي بعجز مقدار ١٧ مليار ريال سوف يجري تمويله بالاقتراض الداخلي كما يستل من توجيهات الملك فهد للحكومة.

عنصران ضاغطان

وهناك عنصران ضاغطان على المالية السعودية من الصعب تخفيفهما في إطار عملية الإصلاح المطلوبة وذلك لأسباب سياسية.

● العنصر الأول، ضخامة الاتفاق العسكري والأمني الذي يشكل عبئاً كبيراً على مالية البلاد، بحيث قدره بعض المراقبين بما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠٪ من بنود الميزانية. وحتى في السنوات التي شهدت تفاقماً كبيراً متزايداً في

اضعاف الزيادة الطارئة في العائدات بواقع ملياريين في السنة لكل دولار. لكن بعض الدوائر النفطية العالمية تقدر أن الزيادات القوي لأسعار النفط خلال السنة الماضية سوف يكون عامراً وإن بدم، ومع ذلك فإن القتالين بذلك يتوقعون أن يبقى سعر النفط خلال الستين المقبلين بمعدل ١٧ إلى ١٨ دولاراً للبرميل وإن يزيد عن ذلك قبل مطلع القرن المقبل.

القوة البشرية

ليست هناك إحصائيات دقيقة حول نسبة البطالة بين الشباب السعوديين المتزايد عددهم، والذين يشكلون أكبر نسبة بين السكان لكن التقديرات القائمة على الملاحظات تشير إلى أن نسبة البطالة في المملكة لا تقل عن ٢٠٪، مما يعني أن طلاب الوظائف من السعوديين أكبر بكثير من إمكانية خلق وظائف جديدة أو حقيقية تستوعب هؤلاء على نحو متع ولايس لمجرد التوظيف الشكلي كما في الدوائر الحكومية. والواقع أن الحكومة السعودية تولي اهتماماً كبيراً لمسألة التعليم، بحيث إن الاتفاق على التعليم في الميزانية الجديدة يبلغ حوالي ربع الميزانية تقريباً بواقع قدره ٤٢ مليار ريال. ومع أن ذلك يشير إلى مدى اهتمام الحكومة بتوفير القوة البشرية الملائمة إلا أن نسبة التعليم تفوق كثيراً نسبة التدريب والتأهيل للعمل في المرافق الانتاجية بشكل يتيح الاستغناء عن شرائح عديدة من العمالة الأجنبية الوافدة، وبخصوصاً أن العاملين الأجانب في المملكة العربية السعودية يشكلون إلى الخارج مبالغ تصل في مجموعها إلى حوالي ٢٠ مليار دولار معظمها من القطاع الخاص. ويقدر عدد الأجانب العاملين في المملكة بنحو ٦ ملايين شخص أي ما يقرب من ثلث عدد السكان الأصليين، وبالنظر إلى أن الوظائف الحكومية باتت منخفضة وغير قابلة للاستيعاب، بل هي محكومة بالتناقص مع تزايد الاحتياجات نحو التخصص، فإن القطاع الخاص وحده مرشح لاستيعاب الأعداد المتزايدة من السعوديين الباحثين عن وظائف.

لكن القطاع الخاص في وضعه الراهن ليس فيه من السعوديين العاملين أكثر من ٦٪ من مجموع القوى العاملة. ومهما زادت هذه النسبة بشكل أو آخر فإنها تبقى ضئيلة بالمقارنة، ويعود جانب كبير من هذا الواقع إلى أن غالبية المواطنين السعوديين يلتفون العمل في الوظائف التي يؤذيها الصال الوافدون، وأن أصحاب الأعمال في القطاع الخاص يفضلون توظيف الأجانب الوافدين لاعتبارات عديدة مالية وإنتاجية.

ترشيد الإنفاق مستمر

سلطنة عُمان

٢٦٣ مليون ريال العجز المتوقع في موازنة ١٩٩٧ وللتعليم أكثر من ضعفي الصحة

□ موازنة السلطنة لسنة ١٩٩٧ إيراداتها ٢٠٠٣ ملايين ريال وتقديرات الاتفاق ٢٢٦٦ مليون ريال منها ١٨١٥ مليون ريال للمصروفات الجارية ٢٩٨ مليون ريال للمصروفات الاستثمارية. هذا ما أعلنه أحمد بن عبد الله مكي، وزير الاقتصاد الوطني، بصريح العبارة مضيقاً أن مخصصات القطاعات بصورة عامة لم تحدث عليها زيادة تذكر، وذلك لحرص الحكومة العمانية على الالتزام بسياسة ضبط الاتفاق العام.

وقال مكي إن نصيب قطاع التعليم بلغ ٢٢٨,٧ مليون ريال عماني، وخصص للخدمات الصحية مبلغ ١٠٩ ملايين ريال عماني، أما قطاع الكهرباء والمياه فقد خصص له مبلغ ١٢٢ مليون ريال عماني، ولقطاع النقل والمواصلات ٢٢ مليون ريال عماني، وتم تخصيص مبلغ ٤٢ مليون ريال لتعمية الموارد البشرية لرفع نسب «التعميم» (أي إسناد الوظائف إلى المواطنين العمانيين بدل الوافدين الأجانب) في الأنشطة الاقتصادية.

وقال وزير الاقتصاد الوطني إن الحكومة تسعى جاهدة للحد من التوسع في الاتفاق وذلك التزاماً بتوجيهات الخطة الخمسية العالية ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات مع حلول السنة الأخيرة للخطة.

أما النفط وأسعاره وانعكاساته على الموازنة فإن أحمد بن عبد الله مكي أراه في ذلك، فأسعار النفط العالمية، كما أوضح، ظلت خلال سنة ١٩٩٦ في مستوى يتجاوز العشرين دولاراً للبرميل، فأنزل أن الحكومة ستطبق بدقة سياسة ضبط الاتفاق العام حتى في حالة استمرار التوسع في أسعار النفط ومشيراً إلى أن سعر برميل النفط الذي تم التفاوضه لتقديرات الخطة الخمسية العالية ١٥ دولاراً للبرميل.

ويتوقع حسب الموازنة الجديدة أن تبلغ إيرادات النفط ١٥٠٢ مليون ريال عماني وتبلغ إيرادات الغاز نحو ٦٩ مليون ريال عماني والإيرادات الأخرى نحو ٤٣٢ مليون ريال. وكان العجز في موازنة سنة ١٩٩٦ قد بلغ ٢١٨ مليون ريال، ومن المتوقع أن يبلغ العجز في الموازنة الجديدة ٢٦٣ مليون ريال وهو عجز تهدف الحكومة العمانية إلى إنتهائه في موازنة عام ٢٠٠٠.



وأشار وزير الاقتصاد الوطني إلى أن موازنة سنة ١٩٩٦ قد تضمنت الاعتمادات الإضافية التي تم تخصيصها خلال السنة لمعالجة بعض الاحتياجات المستجدة الأمر الذي يتطلب استخدام جزء من الزيادة المحققة من الإيرادات النفطية لتغطية هذا العجز.

كما شدد على أهمية أن تكون الزيادة التي تشهد حالياً أسعار النفط مدعاة للتوسع في الاتفاق الحكومي مؤكداً أن الأولوية التي تضعها الحكومة في الاعتبار هي بناء الاحتياجات المالية وتمتد إلى المركز المالي للحكومة.

وقال إن التلميحات التي شهدت أسعار النفط خلال السنوات الماضية تجعل من الصعوبة التنبؤ بمستقبل الأسعار ومن ثم فإنه من الحكمة أن تتل سياسة السلطة الانتقالية واقعياً وملتزمة بالأسس التي تم وضعها في الخطة الخمسية الخامسة التزاماً كاملاً.

وحول المشروعات التي تتضمنها الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني وصان ٢٠٢٠، التي تم اعتمادها ونقلت مرحلة التطبيق الفعلي ذكر مكي أن هناك مشروعات كبيرة يجري تنفيذها أو الأعداد لها لتنفيذها ومنها مشروعات الغاز المسال وتطهير مياه «برسوت» اللذان يحلان جزئياً من التلوث كما أنه يجري دراسة مشروعات البتروكيماويات وصهر الألومنيوم وإنشاء ميناء جديد في صحار.

Proxima For Translation

0181 863 9558

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

ترجمة من العربية الى الانكليزية

Arabic - English Translation

FAX:0181 863 2873

ويعود عهد سنوات من العمل السياسي وتلقب المناصب ابتداءً من ميزان عن الشيخة ليكنيل رمون سيرة والده وعيس عبيد الحرب. في ٢٧ من آب/أول تمسح ١٩٩٤ توفي ابنه ادي في منزله في صوفر، عن ٦٥ سنة. وعلى الرغم من منع الشيخ بشارة الخوري جمع الريميين من تشييع جنازة ادم، إلا ان ذلك لم يمسع ابي الحنازين والريميين من صوفر تشييع جثته. فراح الشيخ بشارة والاشترك في تشييع الريميين الذي ما زال يثير جدلاً إلى اليوم.

الإطار الكاثوليكي للحياة الاقتصادية

من كنيسة الفقراء والإشتركية إلى كنيسة الأغنياء والأسواق!

الكنيسة الاقتصادية

■ منذ أن قام المسيح بطرد الصائفة والمرايين من الهيكل بالسوط قائلاً كلمته المأثورة: «هذا بيتي بيت الله يدعى وأنتم جعلتموه مغارة للصوص»، والكنائس المسيحية في صراع ذاتي داخلي لا يخلو من الإزديادية حيال المسائل الاقتصادية. وأخيراً أصدر المطارنة الكاثوليك في أميركا وثيقة من عشر نقاط تمثل أول اغتراف ملحوظ عن النزعة السابقة التي تنظر بعين الشك والريبة إلى الأغنياء وعالم الأعمال، وذلك مماشاة للاتجاهات السائدة في العالم بعد سقوط النظم الاشتراكية والشيوعية، تمجيدياً للاقتصاد السوق. (راجع نص الوثيقة على هذه الصفحة).

فالكنائس المسيحية الأولى قامت على تعجيد الفقر والفقراء، وقد استمرت هذه النزعة طويلاً عبر العصور، وفي مرحلة تاريخية حرجية، في القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد، تحول مسيح الفخر إلى حركة طوعية عارمة، بدأت بنشوء الحركة الرهبانية في مصر ومن ثم امتدت إلى أنحاء الإمبراطورية الرومانية، وقد بلغ زخم الإمبراطورية في حيمه بسبب تربي الإنتاج العام ومن ثم لجوء الدولة إلى خفض عملتها الذهبية بمزجها بمعادن خسيسة لمواجهة متطلبات الإنفاق.

وبعدها أصبحت المسيحية في دين الدولة الرومانية في القرن الرابع، انضطرت الكنيسة انضطاراً طليعياً بكناء يكون غير منظور على خط اقتصادي في جهته العليا يقف المضطربة، فكان الرهبان أقرب إلى الشعب العامل، ويقف المطران أقرب إلى الأمراء والأغنياء، بل إن المطرانية أصبحت مع الوقت أمراء وأغنياء تحركهم في معظم الحالات نوازع السلطة فوق بقية الاعتبارات. وفي القرنين الخامس والسادس، نشأت حالة أكثر صلبة بالسلطون الرساماني، كتحت حسب المؤرخين الإقتصاديين بداية اختراخ اليهود في الأسواق المالية إلى درجة احتكارها لعزوف المسيحيين والراي المسيحي عنها. وتعلق هذه الحالة بالموقف المتشدد للكنيسة من الربا، أي من أسعار الفائدة التي يقوم عليها حالياً النظام العالمي لاقتصاد السوق. ذلك أن تحريم عليها للقرض بفائدة أفلت كسرة طال أمداً بتطور الأسواق المالية وانتكاسات هذه الاقتصاد، مما جعل الاقتصاد الأوروبي ينكفي عشرات السنين. ويعترف المسيحيون عن الأعمال المالية ملا لليهود الفراع، وعندما استفاق الأوروبيون، مع نشوء الطبقات الوسطى والبرجوازية، إلى أهمية الأسواق المالية في النمو الاقتصادي وزيادة الثروة والتراكم الرساماني، راحوا يدخلون في هذه العمليات منافسين لليهود. ومن المؤرخين الاقتصاديين من يقدم ذلك سبباً مباشراً لحوادث العداوة اللامائية في أوروبا.

ومن الطبيعي أن يعبر الأساقفة الأميركيون عن اعتناهم المستجد للأسواق المالية بحد، لأنهم يعرفون من مشاهداتهم العينية في أعني دولة رأسمالية في العالم، ومن التراث الفكري للكنيسة على مركزات مواقف المسيح نفسه من هذه المسألة، أن في هذا التوجه الجديد مغياً أخلاقياً كبيراً ناشئاً من استيفاح المساء في أنظمة الاقتصاد الحر. كما يعرفون من طبيعة الصراع العالمي أثناء الحرب الباردة أن الرأسمالية عموماً استفادت جداً من موقف الكنائس المسيحية المعادي للحركات والنظم الاشتراكية لاعتبارها تلك الحركات والنظم الإسلامية. ولولا هذه الصفة الإيجابية لكانت الكنائس المسيحية أقرب إليها، مما يشكل نوعاً من العفارة العجيبة.

غير أن الحالة الفكرية والعلمية للكنائس المسيحية حيال المسألة الاقتصادية ظلت غامضة وضبابية زمناً طويلاً، مع أنها انكشفت شيئاً ما في أعقاب الحركات الإصلاحية والنشوء البروتستانتية التي كانت مؤاتية للرأسمالية أكثر من الكاثوليكية الأرثوذكسية، بحيث أن الأفكار اليسارية والرابكالية لم تلق نجاحاً يذكر في المناطق البروتستانتية في أوروبا وأميركا. لكن الحالة الكاثوليكية، وربما بتأثير ذلك، أخذت تشهد تحولات صامتة وسريّة أحياناً منذ انتشار حركة الإباء اليسوعيين في القرن السابع عشر.

وحتى حركة الإباء اليسوعيين لقيت اعتراضات شرسية داخل الكنيسة وخارجها، حتى أن المؤرخ جوزيف ملك كاب في كتابه «تاريخ جريء لليسوعيين» يخصص التاريخ الرسمي لهؤلاء الإباء للرئيسي كرينيو - جولي، ويتهم الإباء اليسوعيين بأنهم «طغوعوا العبادي» والأخلاق المسيحية لخدمة الأغنياء والأقوياء والخطاة».

والواقع أن هذا التطوع قائم في جميع أنحاء العالم، ويمكن اعتبار بيان الأساقفة الأميركيين من ضمن هذا التطوع على الرغم من ثقافته بمسحة خجولة تلامس الاعتدالية. وبعض المناهضين يقول إن هذا التطوع أخذ اتجاه التطبيع مع الأغنياء والأقوياء والخطاة، ويذكرون في هذا المقام تلك الطبيعة الشهيرة التي أقامها المطران نعيم لطع مختلف العملات في الستينات: «منهم من يقول إن الكنيسة الأرثوذكسية الانتدابية قد أصبحت الآن شريكاً لرفيق الحزبي في سوليدير وفي البلمند أيضاً، كما إن بعض الروم الكاثوليك يعجز من قنّة كنيسة قائلاً إن مقرها في أنطلياس قد تحول إلى مكتب عقاري؛ فبدأت بطبيعة المسيحية فناً عظيماً».

الاقتصادية. هل يتوجب على الحكومة ضمان الفرص؟ قطعاً. وأفضل طريقة هي تنفيذ العقود، ومنع الاعتداء على الأشخاص والممتلكات، وتأمين الهيكلية القانونية اللازمة لخلق الثروة.

٨ - العمال، والمالكون، والمديرين، وحمله الأسهم، والمستهلكون، هم عناصر أخلاقية في الحياة الاقتصادية. وباختيارنا، ومبادئنا، وإبداعاتنا، واستشارتنا، نوسع أو نضيق الفرص الاقتصادية، والحياة المجتمعية والعدالة الاجتماعية. هذا البيان يخاطب مباشرة الأخلاق الشخصية التي يتوجب أن تنمك بها دائماً في جميع معاملاتنا التجارية والاقتصادية.

١٠ - للاقتصاد العالمي إبعاد أخلاقية ينتج أسسها فالفقرات المتعلقة بالاستثمار، والتجارة، والمساعدة، والتنمية، يجب أن تحمي الإنسانية الإنسانية وتدعم الحقوق الإنسانية. وبخصوصاً لأنك الأكثر حاجة إليها حيثما وجدوا على هذه المعورة، وهذا يعني ردا على أفكار الوطنية والحماية التي لا تعبر انتباهاً للفقر في البلدان الأجنبية. فقد أثبت التاريخ أن التجارة الحرة هي أفضل ضمان لحالات الأمن.

١١ - إن مجال القطاع العشر التي وضعها المطران، يمكن في تقديمها أطراً أخلاقياً يشمل الأسواق، ويوضح الاشتراكية والإدارة الحكومية المفردة، ويدعو الناس إلى جعل الأخلاق نقطة الارتكاز في قراراتهم مع تحمل الأفكار المخالفة في التفاصيل. أنهم يقيمون مرشداً أخلاقياً ومغنياً للأفراد والمجتمعات. وكما قال البابا: «إن الكنيسة في بداياتها الاجتماعية لا تقتصر أمريكا سياسياً أو اقتصادياً محدداً، بل تبتل على الطرق وتقيم المبادئ».

الأب روبرت سيريكو عن «دول ستريت جورنال»

حمايتها أو تهديها حياة وبشرف الشخص الاقتصادي، ودعم العائلة، وخدمة الصالح العام. أن الأفراد والمؤسسات جميعاً يخضعون لهذا المقياس الصارم، بما في ذلك الحكومة وأدارتها البيروقراطية. وأجسام من مؤسسة الحسنة ضرورية للحياة العائلية أكثر من الهيئة الحكومية عن طريق الضوابط المالية، والإجراءات الإدارية المعقولة، والزراعة الاجتماعية المشجعة على الإكثالية.

٢ - من المقياس الأخلاقي الرئيسية لاقتصاد حالة الفقراء والمستضعفين فيه. هذه خلاصة تقتض ٢٠٠ سنة من التشهير بالموجبات الأخلاقية تجاه الفقراء. وهي نظرة اعتنفا المطرانية طويلاً. غير أن بداية الفقر في «من المقياس» وليس «المقياس». وهذا يحمي ادعاء اللاهوتية التحريية بأن الفقراء يجب أن يكون لهم الاعتبار الأول (وبالتالي لماذا لا تصادر ثروات الأغنياء؟). ويتبع إدخال الطبقات الاجتماعية الأخرى في المقياس الأخلاقي لأنظمة الاقتصادية.

٤ - لكل الناس الحق في الحياة وتأمين الضروريات الأساسية للحياة (كالطعام، والكساء، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، والبيئة السليمة، والأمن الاقتصادي). البعض في وسائل الإعلام ادعى أن هذا البند يقتضي حقوق الرفاه الاجتماعي، وهو شيء مخيف. أنها خطوة صغيرة من حقوق الرفاه الاجتماعي إلى الاشتراكية. والواقع أن البيان يقول إن الناس حق «تامين» الضروريات، وفي هذه العبارة التفسيرية يمكن كل الفرق. فالحق في تأمين الشيء لا يعني الحق في الشيء ذاته. فالتأمين يستلزم المبالغة والعمل.

٥ - للجميع الناس الحق في المبادرة الاقتصادية، وفي العمل المنتج، وفي الاجور والمناافع العامة،

■ لغرة الكاثوليك الذين يدعمون المؤسسات الرأسمالية، أخذ المطرانة الأميركيون، بعد طول تردد، يطبقون المبدأ المسكوني على القضايا الاقتصادية وأداة ذلك منصوص مختصر من عشر نقاط بعنوان «الأطر الكاثوليكي للحياة الاقتصادية» أقر بالاجماع في اجتماع هذه المنة للمؤتمر الوطني للمطارنة الكاثوليك. صدرت الرسالة الرعوية للمطرانة بعنوان «العدالة الاقتصادية للجميع»، وهي رسالة مثيرة للجدل خيبت نظون مجتمع رجال الأعمال.

أما البيان الجديد فهو أوسع في نهجه من سابقيه وأكثر انسيجاً مع المجال الرئيسي لكافة المطرانة. وهو التوجيه الأخلاقي، وهو أسلم كثيراً وأصح في المنظور الاقتصادي، لأنه يتبع فسماً كبيرة للنظر بعين من الاعتبار الرفيع للأعمال والأسواق الحرة. إذ يبتني المطرانة المؤسسات الاقتصادية بالأسس متجدياً، ومع في انفراد يستحق الثناء، لا يقدمون أي تين واضح (أو ضمني) أفكار قديمة مثل إعادة التوزيع، والضرائب المصادرة، أو النظم المفيدة، والنقاط العشر الجديدة هي باختصار:

١ - يقوم الاقتصاد للشخص لا للشخص للاقتصاد. وهذا يؤكد حقيقة سببية في عصر الاشتراكية والتضخيم الاقتصادي، بأن الاقتصاد يختلف في المقام الأول من افراد يتصرفون ويخاطرون ويخطئون للمستقبل. وإنه غير شرعي معاملة الاقتصاد ككيان قوي يتكلم من تركيبة ضخمة قابلة للاستغلال يجب إحياء المجتمع كله على الاتياد لها. فالانظمة الاقتصادية يجب أن تكون متوافقة مع الطبيعة البشرية لا العكس.

٢ - الحياة الاقتصادية كلها يجب أن تشكل بموجب مبادئ أخلاقية، والعلم على الخبرات والمؤسسات الاقتصادية يجب أن يكون حول مدى

أميركا تبث «الفرقة الأجنبية»!

■ كانت «الميزان» قد نشرت قبل أربعة أشهر خبراً تلقته من واشنطن حول إقترح الرئيس بيل كلينتون بإنشاء قوة أجنبية للتدخل الخارجي على غرار «الفرقة الأجنبية الفرنسية» لتعزز استخدام القوات الأميركية في عمليات خارجية (الميزان)، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦).

وفي الشهر الماضي نشر الكاتب والصحافي الأميركي وليام باكلي الابن مقالاً في جريدة «هيرالد تريبيون» الدولية بهذا المعنى بعنوان: «إذا كانت فولتا لا تستطيع أن تذهب فابعث الفرقة الأجنبية»، فيما يلي نصه:

وجه أخيراً سؤال إلى شخص سبق له أن خدم كمتشاور ناقد لرئيس أميركي في جميع المسائل المتعلقة بالدفاع. وكان السؤال: أي دور يجب أن تلعب أميركا في الوضع بين رواندا وزائير، وكان جوابه: ما نرى هناك بسيطة قليلتين لا تحب الواحدة منهما الأخرى.

وقد ظن أن هذا الجواب كاف. قبلت أن إفريقيا لا تحب أحدهما الأخرى، يعني أن ذلك لا يرتبط على الولايات المتحدة أي مسؤولية خاصة. ومع ذلك فإن هناك عدم إرتياح أخلاقي، فما هي بنية اللقي الأخلاقي؟

● «إن موت كل إنسان ينتقم مني لأنني من الجنس البشري». هذا هو الجواب للامع لقائه جون دون. إنه صحيح، لكننا كلنا! أننا في الواقع نهتم بما يحدث في العالم، نحن في العالم، حتى ولو لم تكن ملزمين أخلاقياً بالذهاب إلى هناك لتسوية الوضع. إذن: أننا نهتم لمقتل الآلاف ويهدد الملايين من البشر في حرب قبلية في إفريقيا.

● أننا بشكل أو آخر ملتزمون بالمقولة بأن أي بلد معترف به كبلد سيد مستقل، هو خارج إمكانية التدخل من قبل دول أخرى، إلا إذا كان البلد المعني يعد الصلة لعمل عدواني ضد دولة مجاورة. وفي المفهوم الدولي تعتبر رواندا وروبندي من الدول المستقلة، والصراعات القبلية داخل حدودها هي مشكلة سياسية داخلية.

● إن الشعار التنفيسي في هذا القرن هو أن الحروب خارجية كانت أم أهلية لا تحل أي مشكلة. وهذا في الواقع غير صحيح. فهي قد لا تحل شيئاً بالضرورة، لكنها كثيراً ما تفعل. فالحرب الأهلية الأميركية حلت قطماً مسألة الانفصال، وحرر

البوير حسنت مسألة من يحكم جنوب أفريقيا. والحروب المتتالية في أوروبا خلال هذا القرن أكدت مبدأ الوحدات الوطنية المرفوع في القرن التاسع عشر. وقد بقيت كل من فرنسا والمانيا وإيطاليا في موقعها.

● بقاء، نظرة متقدمة ينشأ ضمن السؤال التالي: هل هناك شيء له طبيعة داخلية يمكن ليد ما أن يفك فيؤدي إلى التفرقة السياسية؟ للتفرقة جدلاً أن بلاداً محاطاً ببلدان ديموقراطية أمنة قد قرر حل مشكلته السكانية بقتل كل رجل أو امرأة فيه يبلعون سن السنين بطريقة من الطرق. وربما عدل المسؤول عن التخطيط المركزي برنامج القتل هذا في ضوء إحصاء سنوي. لكل ارتفاع بنسبة نصف في المائة في الولادات يهبط سن القتل المقابل بنسبة واحدة. فمماذا نقول في خطوة تطلقها الأمم المتحدة لتجديد ذلك البلد من سيادات ووضع قيد الحظر والتجربة خمس أو عشر سنوات؟

● وأي دور يمكن أن تلعب القوة العظمى في العالم في مثل هذه الظروف؟ نحن نعيش خلال السنوات الخمس الماضية، شعرتنا بتحقق خاص في الصراعات حيث كان الناس يموتون جوعاً بمعدل ٢٠٠٠ في اليوم الواحد. فأنزلنا قوتنا وحسننا فعلاً من حالة الجوع.

ثم حدث خطأ في إدارة السياسة. إذ قررت الإدارة الأميركية تجاوز مهمتها المنصوصة في الاضطراب على تعزيز الأغذية. وكان القرار توسيع المهمة لمحاكمة الحكومة في محاولة للقبض على رجل قوي لم تقهره في ذلك. وفي خلال ذلك قتل جنود أميركيين ولم يرض وقت طويل حتى قررنا الاستسحاب.

في زائير وروبندي ورواندا شامدنا مباشرة على شاشات سي أن إن، خطر العوزة إلى الدمار على نطاق مرعب. أكثر من مليون أفريقي من البوير والتوتسيون نخاضوا وسقطوا خلال الستين العاضيتين. فمن أي من هذين الاستنتاجين أ. أرواندا وروبندي تخلفنا عن السلطة العمودية المتمثلة في الدولة ذات السيادة.

ب. العالم بحاجة إلى منظمة على غرار «الفرقة الأجنبية الفرنسية» تنظمها وتمولها القوة العظمى بمرحة كبيرة مع مساهمات متفرقة من بقية الدول المتمتدة. وهذه القوة تجتنب المروءة في غلبتها.

إن فرقة كود، لا قوات الجيش الأميركي، كان بإمكانها أن تتوجه إلى رواندا.

تونس

حسابات وزير التنمية تطابقت مع واقع الحال

النمو ارتفع ٨٪ وفي سنة ١٩٩٧ ينتهي تخصيص ٢٩ مؤسسة عامة

يبدو في نظر المراقبين أن حسابات توفيق بكار، وزير التنمية الاقتصادية، طابقت الواقع. فتنسبة النمو قد تتراوح بين ٨٪ و ١٠٪ خلال ١٩٩٦ بدلاً من ٧٪ كما كان التوقع في تقرير خطة التنمية. وكان الوزير قد نسب ارتفاع الأسعار، استناداً إلى التقرير السنوي للتنمية الذي عرضه على الصحافيين أخيراً، وهو في الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٩٦ مقابل ٧٪ مسجلة في الفترة ذاتها من ١٩٩٥.

في حين أن نسبة الاستثمار بلغت نحو ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٦٪ في تقرير خطة التنمية، إلا أن حصص الاستثمار الخاص تراجعت من ٥٢٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٥٠٪.

سنة ١٩٩٦، وكانت عمليات تخصيص شملت أكثر من ٢٠ مؤسسة عامة. ومن المتوقع أن يستكمل تخصيص ٢٩ مؤسسة عامة قبل نهاية السنة بعضها عن طريق السوق المالية وبعضها الآخر عن طريق مناقصات عامة. بالإضافة إلى فتح ثمانية مؤسسات عامة أمام مساهمات القطاع الخاص. وأوضح توفيق بكار أن عمليات تخصيص شملت إنتاج الطاقة وتعبئة المياه المعدنية، بالإضافة إلى منشآت سياحية، فلم يبق حالياً تحت سيطرة القطاع العام سوى ثلاثة فنادق.

وذكر الوزير أن تونس قررت الانسحاب في المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في تنمية المناطق الصناعية إلى جانب الوكالة العقارية

الصناعية (قطاع عام). وكان مجلس الوزراء التونسي وافق على خطة ترمي إلى إنشاء ٢٦ منطقة صناعية جديدة خصوصاً في المناطق القريبة من الموانئ البحرية وتطوير البنية التحتية لتسهيل اجتذاب مستثمرين محليين وأجانب. ويقر عدد المدن الصناعية في تونس حالياً بـ ٤٣ مدينة تشمل نحو ٨٠٠ دونم وتنتشر في كل المحافظات. ويسعى التونسيون إلى المساهمة على البنية وفتح انتشار الفلوت الصناعي، خصوصاً بعد سن قانون سنة ١٩٩٤ اشترط مراعاة حماية البيئة عند إقامة مدن صناعية جديدة. ويربط القانون تهيئة أي منطقة صناعية جديدة بإنشاء جهاز مشترك بين اصحاب المصانع الواقعة في المنطقة

تتركز ويطلبه على حماية البيئة من التلوث الصناعي. وفي إطار إخراج المدن الصناعية من المناطق الأملية يجري حالياً درس نقل ١٤ مدينة صناعية من مواقعها الحالية إلى مناطق خارج الأحزمة السكنية التي باتت تطوقها. ويتعلق الأمر في الدرجة الأولى بمسواحي العاصمة تونس، خصوصاً مدينة بن عروس، الصناعية جنوب العاصمة ومدينة «مقرونة» القريبة منها. ومباحثي «داس» و«برج السندرية» التي يتجمع فيها القسم الأكبر من المصانع.

ونقرأ في دراسة أعدها خبراء البيئة بتكليف من الحكومة، أن المنطقة السياحية على ساحل «المستير» (٦٦٠ كيلومتراً جنوب العاصمة

تونس) تتعرض إلى مخاطر التلوث الصناعي بسبب وجود مدينة «سيدي عبد الحميد» الصناعية القريبة منها التي تلقي نفاياتها في «وادي حمدون». وتنسحب مخاوف الخبراء على مدينة «صفاقس» ثاني المدن التونسية التي تطوقها مدينة صناعية كبيرة مما تسبب بتلوث سواحلها الجميلة. ويندرج إنشاء مناطق صناعية جديدة في السنوات المقبلة في إطار حرص على حماية البيئة وتغادي تكرار التجارب السلبية السابقة. وبعد تحذير الخبراء أعدت «مؤسسة المهوض بالصناعة» الحكومية خطة لتهيئة ٢٤ مدينة صناعية جديدة باستثمارات قدرت بمبلغ ١٨٥ مليون دينار (٢٠٠ مليون دولار) في السنوات العشر المقبلة.

وستتولى «مؤسسة المهوض بالصناعة» تهيئة ٦٦ مدينة صناعية جديدة في السنوات الأربع المقبلة بعد إجراء دراسات الجدوى اللازمة واختيار المواقع المناسبة التي تسهل استيراد المواد الخام والتجهيزات والآليات وتصدير السلع المصنعة. إلا أن مصدرًا على رفعة في المستوى في حكومة حامد القروي أروى عن المدن الصناعية الجديدة المنوي إنشاؤها لن تقتصر على الشريط الساحلي بل ستشمل المحافظات الداخلية مع مراعاة قدرتها على استيعاب الاستثمارات وميول المستثمرين الأجانب في مرحلة الانفتاح الاقتصادي التي دخلتها تونس منذ أواخر الثمانينات

ليبيا

القذافي يقترح على لجانه الشعبية اصلاحات اقتصادية ومالية

سعر متحرك لصرف الدينار وتحرير نسبي للاستيراد والتجارة!

اغتم العقيد معمر القذافي، بدء دورة اجتماعات «المؤتمرات الشعبية الأساسية» فاطلق اقتراحاً للتصحيح الاقتصادي بغير النظام الاقتصادي الموجه الذي بدأ منذ ثورة الفاتح سنة ١٩٦٩.

وتصحیح العقيد، يقضي حسيما علن، بفتح سعر صرف متحرك للدينار الليبي، وتشجيع حرية التجارة مع وجود رقابة عليها، وتحويل بعض الخدمات العامة إلى شركات أممية مساهمة يملكها مواطنون.

وقال العقيد القذافي في توجيهات للمؤتمرين «أن سعر الصرف الرسمي للدينار سيتغير طبقاً لتقويم البنك المركزي الذي قد يقر ألا يبقى سعر الدينار عند ٢,٢ دولار بينما الدولار يعادل ثلاثة دينارين في السوق السوداء».

وقد أدى الحصار الاقتصادي الدولي الذي ضرب على ليبيا منذ ١٩٩٢ إلى تدهور القدرة الشرائية للليبيين وانخفاض شديد لسعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية.

وأكد القذافي أن الدولة الليبية تمكنت من جمع ما يعادل أربعة مليارات دولار من العملات الأجنبية منذ ١٩٩٥ سيتم استثمارها في مجالات مريحة، وإشراك في مشروع توزيع أرباح البترول على الليبيين ومنهم ألف أسرة تلقت كل منها خمسة آلاف دولار بالفعل.

وكرر القذافي هجومه على الفساد والتخلف واقترح على المؤتمرات الشعبية الأساسية أن تصدر «قوانين تحدد الأشخاص

الذين سيسمح لهم باستيراد المواد الاستهلاكية والوصول إلى العملات الأجنبية» من البنك المركزي. وأضاف قائلاً: «سيمكن فقط للتعاونيات والتجار الأفراد (تجار التجزئة) بيع المواد المستوردة مع هامش ربح محدد على أن تخصص كل بائع في مجال معين مثل التبغ أو مشتقات الألبان أو الألبسة. وكل سلعة منها توجد في أيدي غير المرخص لهم ستصادر ويحاكم ويسجن المسؤول عن ذلك».

واقترح القذافي أيضاً تعديل القوانين الخاصة باستيراد أنواع التبغ، من أجل تحرير هذا القطاع وجلب إيرادات لخزينة الدولة وعلى وجه خاص «منع التهريب».

ومن جانب آخر أيد القذافي فكرة التعاقد مع شركات خاصة لإنشاء منشآت عامة وصيانتها والقيام بخدمات مثل توزيع المياه والصرف الصحي.

كما أيد مشروع «رفع مدة الخدمة العسكرية من سنة إلى سنتين مع مضاعفة مكافأة المجندين واعطائهم امتيازات وتسهيلات اجتماعية ومالية» من أجل زيادة عدد أفراد القوات المسلحة واجهزة الأمن.

سياحي في ليبيا تبلغ استثماراته نحو ٢٠٠ مليون دولار، فيما يسهم الجانب الليبي في مشروعات صخرية عدة تتعلق بصناعة السيارات والحديد والصلب والبتروليكيماويات كما تتضمن القائمة مشروعاً لإنشاء خط أنابيب نفط من طبرق إلى الإسكندرية بتكلفة استثمارية تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار، واقتراحاً بتأسيس بنك مصري-ليبي مشترك للمساهمة في زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين والقيام بجميع مهام تسوية المعاملات التجارية ومبادلات رجال الأعمال المصريين والليبيين في الصفقات التي يجري إبرامها بين الطرفين.

الجزائر

موازنة ١٩٩٧ عجزها ١٥٤٠ مليون دولار

الاحتياطي الأجنبي ارتفع ومعدل التضخم هبط

توقعت حكومة احمد اويحيى عجزاً في ميزانية ١٩٩٧ قدره ٨٤,٤ مليار دينار (١,٥٤ مليار دولار) مقارنة مع عجز مبني متوقع قدره ٣١,٦ مليار دينار في سنة ١٩٩٦.

وكانت بيانات رسمية أظهرت أن حجم العائدات المتوقع في الميزانية يبلغ ٨٢,٩ مليار دينار بزيادة قدرها ١١,٤ مليار دينار عن العائدات المتوقعة في ميزانية ١٩٩٦، وأن حجم الإنفاق في الميزانية الجديدة حدد بمبلغ ٩٦,٤ مليار دينار بزيادة ٧٢,٥ مليار دينار عن الإنفاق في ميزانية ١٩٩٦.

ويتوقع المسؤولون فائضاً طفيفاً هذه السنة نظراً إلى الزيادة في عائدات النفط عن المتوقع والحصار الجيد. والمعروف أن ارتفاع سعر النفط بمعدل دولار واحد للبرميل يضيف إلى العائدات المالية للحكومة من تصدير النفط مبلغ ٥٠٠ مليون دولار في السنة.

وفي البيانات الرسمية أن الرسوم التي ستحصل من قطاعي الغاز والنفط تمثل أكثر من نصف العائدات المتوقعة في ميزانية ١٩٩٧، إذ يتوقع أن تبلغ ٤٥١ مليار دينار وهو ما يقل بقليل عن رسوم السنة الماضية التي تم تخصيصها من مبيعات المواد الهيدروكربونية وقدرها ٤٨٥,٦ مليار دينار.

واستخدمت الحكومة ٧٠,٥ دولار كمتوسط سعر برميل النفط الخام في سنة ١٩٩٧ بالمقارنة مع ٦٦,٥ دولار للبرميل في سنة ١٩٩٦.

وحامت أسعار النفط الخام في السوق العالمية حول ٢٢ دولاراً للبرميل في المتوسط خلال سنة ١٩٩٦ بالنسبة إلى صادرات النفط الجزائرية.

وقد أعلنت وزارة المالية أن الميزانية تستهدف تطوير الاستثمار وتخصيص الإنتاج من خلال حوافز مالية منها تطبيق الحد الأدنى لضريبة القيمة المضافة وهي ٧٪ على كثير من الشركات.

وسيجدد أكثر من ١٠٠ مليار دينار من الميزانية لتحديث المصانع غير المتصلة بالخط والغاز، التي حصلت على دعم يزيد عن ٦٥٠ مليار دينار في السنوات الست الماضية.

وانخفض إنتاج الشركات الصناعية غير المتصلة بقطاعي النفط والغاز والعلوكة للدولة ٧,٤٪ في النصف الأول من سنة ١٩٩٦ في الوقت الذي تسعى فيه الصناعة لخفض آثار الإدارة غير الكفء طوال ما يقرب من ثلاثة عقود خضع فيها الاقتصاد لسيطرة مركزية.

ومنذ سنة ١٩٩٥ والحكومة تسعى جامدة للتدخل في الاقتصاد يعتمد على السوق الحرة تنفيذاً لاتفاق مدته سنوات ثلاث مع «صندوق النقد الدولي».

وكانت أولى ثمار الإصلاحات الاقتصادية قد بدأت في الظهور تظهر مع نمو إجمالي الناتج المحلي بأكثر من ٤٪ في النصف الأول من سنة ١٩٩٦ وهو معدل النمو ذاته في السنة السابقة ولكنه بعد تقلص

في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، أحمد اويحيى، قال في تصريح مرفق بنص الميزانية أن احتياطي النقد الأجنبي في الجزائر بلغ أربعة مليارات دولار في نهاية ١٩٩٦ وهو دليل على تحسن اقتصاد البلاد.

وأضاف أن هذا الرقم يشير إلى قوة الوضع المالي للجزائر الذي سيمكثها من جانب السعر لإعادة جولة ثالثة لبيروت الخارجية التي تزيد عن ٢٠ مليار دولار.

وقال اويحيى، أن هناك أرقاماً أخرى تظهر تحسن أداء الاقتصاد الكلي للجزائر. وأشار في هذا الصدد إلى انخفاض عيب خدمة الدين وانخفاض معدل التضخم إلى ١٦,٥٪ في نهاية سنة ١٩٩٦ من ٢٩٪ في نهاية ١٩٩٥ وانخفاض أسعار الفائدة المصرفية إلى ١٨,٥٪ من ٢٥٪. وتوقع رئيس الوزراء أن تواصل أسعار الفائدة الانخفاض في سنة ١٩٩٧.

ورفع احتياطي النقد الأجنبي لسنة ١٩٩٦ بمعدل مستوي قياسياً عربياً. والمستوى القياسي السابق كان في سنة ١٩٨٦ عندما بلغ الاحتياطي نحو ٣,٥ مليار دولار بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل استثنائي بسبب الحرب العراقية الإيرانية.

واعتبر اويحيى أن الزيادة في احتياطي النقد الأجنبي لم تعتمد فقط على قطاع النفط والغاز بل أيضاً على قطاعي الزراعة والبناء. على الرغم من أنهما يشهدان كثيراً من الصعوبات.

تعاون استثماري مع مصر

اتفق وفد رجال الأعمال المصريين الذي زار ليبيا في خواتيم الشهر الماضي بمضيماً مع مسؤولين رجال أعمال ليبيين على تنفيذ مشروعات عدة بتكلفة استثمارية قدرها ٨٠٠ مليون دولار في مجالات صناعية، البترول، السياحة والنقل.

وقام في طرابلس من الجانب المصري سيسهم بنحو ٤٠٪ من رأس مال مشروع إنشاء مجمع

وحسبما رصدت تقارير هيئة الاستثمار المصرية فإن الاستثمارات الليبية في مصر تضاعفت خلال السنوات الثلاث الماضية خصوصاً في مجالات العقارات والسياحة والصناعة والمقاولات حيث بلغت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ٩٠ مشروعاً بتكاليف استثمارية قدرها ٢,٨ مليار جنيه ورأس مال قدره ١,٥ مليار جنيه ومساهمة بمبلغ ٧٢٩ مليون جنيه من الجانب الليبي توازي ١٠٪ من إجمالي الاستثمارات العربية البالغة ٧,٢ مليار جنيه، موضحة أن معظم المشروعات تقع داخل البلاد وتبلغ ٧٦ مشروعاً بتكلفة ٢,٧ مليار جنيه ورأس مال ١,٥ مليار جنيه ومساهمة ليبية ٧,٩ مليون جنيه مقابل ١٤ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٢٤ مليون جنيه ورأس مال ١٤ مليوناً في المناطق الحرة، مشيرة إلى أن الجانب الليبي يخطط لزيادة الاستثمارات داخل مصر خلال السنوات الخمس المقبلة لنحو ٣ مليارات جنيه عن طريق المساهمة في شراء شركات قطاع الأعمال العام المصري المنتظر طرحها ضمن برنامج الخصخصة الذي تنفذه الحكومة المصرية، بالإضافة إلى تصفية جزء من الاستثمارات الليبية في الخارج وتحويلها للاستثمار في مشروعات مصرية.

التقرير السنوي «لمركز الشفافية العالمية» عن الفساد العالمي

الدول الصناعية تتجه الى منع الإعفاءات الضريبية عن رشاي شركاتها

للمنافع خاصة، مثل تقديم الرشاي للموظفين والمسؤولين في الدولة وقاضي الأعمال لقاء تسهيل الأعمال والحصول عليها، أو تجديد الأموال العامة وتبنيها وتبنيها

والجوانل المتقابل حول درجة الفساد في ٢٤ بلداً مسوحاً حسب المعلومات من توماس ترانتيلا لموظفي المسؤولين الرسميين والمسياسيين في تلك البلدان في الممارسات الفاسدة إلا أن «الشفافية العالمية» لم تستطع بعد أن تقيم مؤشراً للفساد في العقود الدولية التي تشمل الشركات المتعددة الجنسيات، وهو ما يصعب مدير المركز بأنه «الفساد الأكبر» لأنه يزني بطبيعته إلى انتشار سرطاني متطوّر لفساد على مستوى صغير، لكنه واسع النطاق في العديد من البلدان، والثرثوية المتعددة في الجدران في من الأكثر فساداً إلى الأقل فساداً على الوجه الأكلي، وهكذا فإن ميجيريا حسب هذا القلي إلى الأكثر فساداً في العالم وميورلندا الأقل فساداً

لكن المادني والمتامين لفساد لفساد داخل مركز «الشفافية العالمية» أو خارجة بقولهم أنه على الرغم من التتمسك الذي احتقه هذه المتأثيرات إلا أن العملية متطوّر ومبعدة لأن الفساد في رأي البعض ليس مجرد سرطاني يمكن القضاء عليه بسهولة، بل هو شبهة تقي سنده الروس كما قطع لها رأي تيت في ملكه ولسان، ومع ذلك فإن «مركز الشفافية العالمية» في برلين مقاتل ياته سوف يتمكن في النهاية من قتل هذا الوحش واستئصاله

الدول	المؤشر (درجة الخلو من الفساد من ١٠)	الدول	المؤشر (درجة الخلو من الفساد من ١٠)
١. نيجيريا	٠.٦٩	٢٨. كوربيو	٥.٠٢
٢. ماسكتن	١.٠٠	٢٩. ماليزيا	٥.٣٢
٣. كيبيا	٢.٢١	٣٠. الجمهورية التشيكية	٥.٣٧
٤. مغلاديش	٢.٢٩	٣١. مولدا	٥.٥٧
٥. الصين	٢.٤٢	٣٢. جنوب إفريقيا	٥.٦٨
٦. الكاميرون	٢.٤٦	٣٣. النرويج	٦.٥٣
٧. لومبيا	٢.٥٠	٣٤. التشيلي	٦.٨٠
٨. روسيا	٢.٥٨	٣٥. بولندا	٦.٨٤
٩. الهند	٢.٦٣	٣٦. فرنسا	٦.٩٦
١٠. اسبانيا	٢.٦٥	٣٧. هونغ كونغ	٧.٠١
١١. الفلبين	٢.٦٩	٣٨. اليابان	٧.٥٩
١٢. اوغندا	٢.٧١	٣٩. النمسا	٧.٥٩
١٣. كولومبيا	٢.٧٣	٤٠. الولايات المتحدة	٧.٦٦
١٤. مصر	٢.٨٤	٤١. إسرائيل	٧.٦٦
١٥. المزارين	٢.٩٦	٤٢. ألمانيا	٨.٢٧
١٦. الكوتانور	٣.١٩	٤٣. بريطانيا	٨.٤٤
١٧. المكسيك	٣.٣٠	٤٤. سويسرا	٨.٤٤
١٨. بولندا	٣.٣٣	٤٥. هولندا	٨.٤٤
١٩. بولندا	٣.٤٠	٤٦. هولندا	٨.٤٤
٢٠. الأرجنتين	٣.٤٤	٤٧. سويسرا	٨.٤٤
٢١. إيطاليا	٣.٤٤	٤٨. سويسرا	٨.٤٤
٢٢. تركيا	٣.٥٤	٤٩. هولندا	٨.٤٤
٢٣. اسبانيا	٣.٥٤	٥٠. كندا	٨.٤٤
٢٤. النمسا	٣.٥٤	٥١. فنلندا	٩.٠٥
٢٥. النمسا	٣.٥٤	٥٢. السويد	٩.٠٥
٢٦. تاوان	٣.٥٤	٥٣. الدانمارك	٩.٣٣
٢٧. اليونان	٣.٥٤	٥٤. ميسر بلاندا	٩.٤٣

الفساد هو مؤشّر انطباعي من خلال معلومات متفرقة في مختلف أو صحتها، فإنه يقيّد مقياساً عاماً يصعب تعريضاً للفساد بأنه

أساساً استخدام السلطة العام

حتمه في مسروراً عن بعض من العالم الثالث، هو الذي يقيّد التتمسك الاقتصادية في البلدان النامية ويؤجرها ويشهدا إلى الجراء ومع أن إيجس يقر بأن المؤشّر المعتمد لقياس درجة

لكن تحديد مفهوم الفساد هو الذي يشكّل الأسس السياسية والاقتصادية التي تتفق مع مؤشّر «الشفافية العالمية» بغير أيّ جبر، بأن الفساد كما نعلم من نموت في «اليك الدولي» أنه

الدول الأجنبية بغية الحصول على العقود والأعمال وعلى وجه التحديد تلحد المطالبة شكل الضغط على حكومات الدول الصاعدة بحرمات الشركات التي تمارس الرشوة من الاعاء المصري على ما تقدمه من رشاي تمتد بحد معينة في ميزانياتها فمن أجل ٣٧ دولة في منطقة للتعان الاقتصادي والتنمية، هناك تسع حكومات فقط تمنع الاعاءات الضريبية على الرشاي التي تقفها شركاتها في الخارج، ومن الدول التي لا تمنع الاعاءات الضريبية لكثير من الشركات المتعددة وكندا وبريطانيا واليابان أما الدول الغربية التي مارلت نظمها الضريبية فتسمح بالاعفاء الضريبية على الرشاي الخارجية لتشمل كلاً من بلجيكا، ولوكسمبورغ، وفرنسا، والسويد، واليونان وألمانيا والمثلث في بعض المبالغ المتقدمة على سبل الرشوة تقيّد في مجالات المطالبة لا بما، مع عدم رسة، صراحة أو إحتراز، أو محو، لكن الإعلان يسلم على هذه التكاليف تحت اسم متفقات دفعها، من هذا بدأت الدول والشركات تفسد سلباً لتفكير «الشفافية العالمية» وتعاول إظهار أو إيزان مساعيها لكبح الفساد حتى يزداد ذلك من الحبيب، أي مركز الشفافية كفاءة إعلامية مؤثرة ومن هذا القليل فإن عدد من الدول يتقدم الآن بشراشق قراري إلى المجالس التشريعية لمنع الاعاءات الضريبية على الرشاي ومن عدد البلدان التي تتحول اقتصاداً قواير في هذا التمدد المروج وسويسر والدانمارك وسيرال

في السنة الماضية مشورت «المركز» التقرير الأول عن حالة الفساد الاقتصادي في أنحاء العالم أصدره مركز جديد في برلين باسم «الشفافية العالمية» وهذا المركز الذي أسسه ستة ١٩٩٣ ميتو إيجس العبد السابق في «اليك الدولي»، بات الآن مرجحاً بحسب نه حساب أنه شكل منذ تقريره الأول المصدر اليه، عامل ضغط على الحكومات والشركات في مختلف أنحاء العالم بغية دفعها إلى ممارسات سليمة وشفافة وعالية من الفساد ما أمكن في أعمالها ومعاملاتها

وقد صدر الآن التقرير الثاني «لمركز الشفافية العالمية» في برلين ملقى بجواباً حاراً على مستند لأصعدة بحيث أن عدد المدعي لصارسة الفساد حمل رئيس «اليك الدولي» على إلقاء خطاب في اللقاء السنوي للبيك والصدوق الدوليين، وفيه في الفساد بأنه مشكلة سرطانية يجب في جميع البلدان أن تواجهها وفي هذا الصدد فإن تقرير «الشفافية العالمية» يعمل في اتجاه مطالبة رئيس البيك الدولي إزعاء الدول المختلفة بأن تفض حكوماتهم مرفداً حازماً من المسألة، وكذلك المجتمع المدني في كل بلد ومن هذه الحاجة، يشكل التقرير نوعاً من التشهير والتعجيل للدول التي تسمح بفساد متطوّر

ومن عاتق التأثير الإيجابي الذي يلغا التقرير أن بعض رعاة دول العالم الثالث بدأوا بطلب الدول الصناعية على تكبح استبعاد شركاتها لتقديم رشاي وعمولات إلى الموظفين في

أولهم موسى وثانيهم يسوع الناصري

اليهود المائة الذين غيروا العقل العالمي

يصدر في بريطانيا كتاب بعنوان «المائة اليهود» يضم ألقاباً بأسماء المائة الأولى من اليهود غير المعصوم من أعلام الفيلسوف والاقتصاد والمفكر والتجارة والسيدما الذين لعبوا دوراً في الفكر الغربي وتغييره، وقد ظهر هذا التصنيف جدلاً في الغرب بسبب تقديم موسى على المسيح وأد دور واضح الكتاب مايكل شايير هذه النقطه عليه، أن موسى هو الذي غلبت الوصايا العشر، وقصته صلا لقوله وعبره به اليهودية والمسيحية والأسلام ولأنه ناد ثورة كبرى لشعب مستعبد، وهو أول طلم من المعتقدات التي تحرم الحياة الانسانية، فهو الشخصية الأساسية المرتبة الأولى لأن شوط حروب ومجازر كثيرة بسبب أسامة استخدام رسائله لكن القديس يرى أنه لو فهم المسيح على موسى لكان ذلك اعتراكاً بأن يسوع الناصري قد أتى بالشرعية الموسوية أو على الأقل اكمل قصتها فاستحق بالتالي مرتبة أعلى ويبدو أن المؤلف قد استشار شخصيات ومرجحات بولندية بدمية عديدة عند وضع كتابه، لأن اللائحة تضم خليطاً من شخصيات لا جامع بينها سوى الهوية الدينية كما أنه اختار مقياساً لهذا الانتقاء على أساس تأثير وفنود تلك الشخصيات لا على شهرتها

والمنفذ لظن أن صاحب هذا التصنيف قد أعطى مرمزة معقدة أرفع حتى من ابن ميسر ليهودا الاسخريوطي الذي طلم المسح لتحاكمه والصلب وهو من تلاميذه الإتي عشر حيث حدث على الاسخريوطي مرمزة واحدة دمي من أسامة، سي إسرائيل كلاك أدور رئيس الوزراء البريطاني بيميس بيرسوني على الرغم من أن مدر إسرائيلي عملي المسجحة في صدره، وجعله أرفع مرمزة من فرانس كافكا ودايفيد بن غوريون، وقد رتب الكتاب المفكر كارل ماركس في مرمزة وسط سير القدس بولس الدين مشر المسيحية في الغرب وتبدو مرمزة مؤسسة الحركة الصهيونية الداعي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ومن قادة إسرائيل الحديثة طلم المؤلف اسم موسى دايا إلى جانب عدد من الأسماء الأخرى

وفيما يلي الأسماء حسب ترتيبها في الكتاب

١. موسى، المعروف بملك الله
٢. يسوع الناصري، المعروف بالسيد المسيح
٣. البرت إيفينغتون، وضع نظرية النسبية
٤. سيمون فريد عالم النفس
٥. إيزابيل، المعروف بالمرامح الحنن
٦. شاول الطرسوسي، المعروف باسم القدس مؤسس
٧. كارل ماركس، وأصح كتاب راس المال، الذي مشات معه «الشيوعية»
٨. توماس هارتل، مؤسس الحركة الصهيونية
٩. عريب، والد السيد المسيح، المعروف بالانفراء وادة الإله
١٠. ماروخ سميت، الفيلسوف الهولندي
١١. داوود الملك، وأصح سفر، والمرامير، وهام جويلات الحمار الفلسطيني
١٢. أن فرانك
١٣. نيماء ميسر إسرائيل
١٤. ميو، الاسخريوطي، أحد تلاميذ المسيح وقد حاده ملائكة من النصبة

٥٦. يمين فريديس
٥٧. رانفرد ساروف
٥٨. لوريمو، بوسبي
٥٩. جويسون رورمالد
٦٠. كارمير فوك
٦١. جورج كورسوس
٦٢. حاييم وارس، أول رئيس لدولة إسرائيل
٦٣. فرانس بوس
٦٤. سماني ريفي
٦٥. ليومار مرسيسر الموسفان
٦٦. فلافيوس بوسيفوس، المفكر اليهودي في العهد الروماني في القرن الأول للميلاد، وقد جارت ووقع في الأسر عندما اجتاحت قوات ثيودوس الكلدس ودمرت الهيكل سنة ٧٠ ميلادية
٦٧. وانر مسمامين
٦٨. لوميس بريس
٦٩. عمل برلين
٧٠. ماريان برنارد، المعطلة المسرحية التي اكتسبت شهرة عالمية
٧١. ليفي شتراوس
٧٢. سمحا بريس
٧٣. متاحيد بعض أحد قادة ميليشيا «هاغانا» التي قاومت الانتداب البريطاني في فلسطين، وأعيم تجمع «الليكود» الذي جاء إلى الحكم في إسرائيل لأول مرة في أواخر السبعينات ليؤلف معاهدة صلح مع الرئيس المصري أنور السادات بموجب اتفاقيات «كامب ديفيد» موعاية الرئيس الأميركي جيمي كارتر
٧٤. أن أفريد
٧٥. الملكة أستور، زوجة الملك الفارسي احتشوروش
٧٦. مارس بوبر، الأب الروحي لليهود الأشكناز الصهاينة في أوروبا الشرقية
٧٧. جومس سالك
٧٨. خيروم رومر
٧٩. هيري كسبسي، وزير الخارجية الأميركي في عهد الرئيس رينشارد
٨٠. فليلم شتاينس
٨١. رارل ميلر، الكاتب المسرحي والزوج السابق للنجمة السينمائية الراحلة هارين مور
٨٢. دانيال مندوا
٨٣. سكين سونميد
٨٤. فيما رولمان
٨٥. القدير موسى مونتنوري
٨٦. إسحق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي اغتيل قبل سنتين
٨٧. بوميس باسستري، مؤلف رواية «المتكبر» و«فانغو»
٨٨. هاري هونجبي، لاعب الخفة
٨٩. إدوارد جوينيل
٩٠. ليوبولد أوبر
٩١. غروشا ماركس، الممثل الكوميدي
٩٢. مان واي
٩٣. هريتا تسوك
٩٤. يمين جومان، الموسفان
٩٥. سيمفان سيميرغ المخرج السينمائي
٩٦. مارك شاعال، الرسام الفرنسي أحد رواد المدرسة التكعبية
٩٧. بوب ديلان، معني الروك الأمريكي
٩٨. ساندو كوفاكس
٩٩. برنارد مرسوق
١٠٠. حيري سيمال وجو شومفر

١٥. كوستاف مالهير
١٦. أن مسمو، كاتب وفيلسوف مغربي في القرن الثاني عشر
١٧. ممل موهين
١٨. موسى مسموس
١٩. دول أبرخ
٢٠. راشي، الذي أعاد إحياء اللغة العبرانية
٢١. بيمامين برزاني، رئيس وزراء بريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا
٢٢. فرانس كافكا، الكاتب النمساوي التشيكي
٢٣. دايفيد بن غوريون، أول رئيس لوزراء دولة إسرائيل بعد قيامها في ١٩٤٨
٢٤. هوبيل
٢٥. جون فون نيومان
٢٦. سيمون ماركوفيتش
٢٧. مارسيل بروست، الأديب والمفكر الفرنسي
٢٨. مايروكيتش
٢٩. سليمان الملك سليمان من داوود الملك بالكنية
٣٠. هامرخ حاي
٣١. سمان واكسمان
٣٢. حياكومو مايرينر
٣٣. إسحق تورا
٣٤. غريغوري بيكوس
٣٥. لوبو لوتسكي، أحد قادة الثورة البلشفية ومؤسس الجيش السوفياتي الأحمر
٣٦. دايفيد زركانو، المفكر الاقتصادي
٣٧. فرانز كافكا، الكاتب النمساوي التشيكي
٣٨. لوبو كيتلار
٣٩. مارك رولمان
٤٠. فرديناند كوش
٤١. هامونش غومر
٤٢. حيرلوف سبير
٤٣. البرت ميشلسون
٤٤. فيلو جوينيل
٤٥. فولدا مالدو، رئيسة وزراء إسرائيل
٤٦. فلشا غاوت
٤٧. هري مرسوق
٤٨. عمل تيم بوف
٤٩. لافس مسموس
٥٠. بوس مابر
٥١. هالي هالي
٥٢. حانم سائومو
٥٣. جواهان من ركا
٥٤. ارلور شومفر
٥٥. اميل تركهانم

في قرار «أشجع مرساة» على ما قالت مصادر جمعية «مصارف» نقرة خلال تقرير الجمعية الرئيسي على الأنوال البنية اللبنانية في ١٨ / ٢٤ من جوان، أنصاف فائدة ائحة خزانة التي يصفها البنك المركزي للتمويل لاحتياجات حكومة الحريري.

وكان آخر عرض في سعر الاوراق الرئيسي في كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ عندما قرر الجمعية ان تصمم في ٢٥ مصروفا في لبنان، مع السعر من ٧ / ٢٤ الى ٧ / ٢٤.

والآن يتقدم المصرف الاوحد عالم لجميع المصارف - وهذا يعني ان تصبح مع اثنين الذين المرونة المملوكة الجيدة اللبنانية ويهدف ابراهيم التي تدير الاوراق بالملحة المحلية.

وأود أن أوجه الهمام أكثر من انصاف لاضاد هذا النقض

● الاتجاه الزني للامانة الذين الخونة.

● تميز الاوراق بالبنية اللبنانية وهو امر يوجب عليه

● تميز

تصنيفات مصرفية جديدة لوكالة «كابيتال انتليجنس»

بنك «انفستكوروب» قوى مركزه على متن «غوتشي»!

في الوقت الذي تراجعت فيه المؤسسة المصرفية العربية، وهي أكبر بنك عالمي عربي مقره البحرين، بفعل تقلب أدارتها من جراء المداخلات الأميركية، برز

وقد واصل البنك تجاهه في عام ١٩٩٦ بتحقيق أرباح كبيرة في قيمة رأس المال من جراء بيع ما تبقى لديه من أسهم شركة «غوتشي» الإيطالية ذات الشهرة العالمية في عالم الأزياء وبيع الترف العالية، وبيع نصيبه في شركة «كومينوتاستر» وشركة «سيركيل كاي». بالإضافة

الى طرح اسهم شركات اخرى مهمة يملكها، وادى تعزيز موجوداته الاستثمارية بشراء شركات جديدة في الولايات المتحدة خصوصاً

وذلك عزز انفستكوروب مركزه المالي، وخصوصاً منذ نجاح إصداراته لشركة غوتشي خلال السنتين الماضيتين، مما أكسبه سيولة مرموقة فاضحة.

وفي رأي «كابيتال انتليجنس» ان البنك لديه اسناد قوي ضد التطورات المعاكسة وغير المنظورة في الأسواق، وضد الضعائير المحتملة من استثمارات معينة. لكن الوكالة لم تسمع تلك الاستثمارات المعرضة للمخسارة مما استوجب ترك احتياطي لاسنادها.

INVESTCORP

بنك انفستكوروب البحريني أيضاً ليكون نجم المصارف العربية ذات الامتداد الدولي.

وهذه الجومية المستجدة، حدث بوكالة التصنيف المعروفة «كابيتال انتليجنس» التي تتخذ من قبرص مقراً لها، الى رفع رتبة انفستكوروب للمدى القصير من BBB+/A- الى BBB+/A-1.

وتوقع له مستقبلاً مستقرًا. والمعروف ان بنك انفستكوروب اسست في البحرين عام ١٩٨٢ جماعة من المتولين العرب بقيادة رجل الاعمال العراقي، التركماني، الأمريكي تيمير فردا، بموجب رخصة من مؤسسة النقد البحرينية.

وقالت وكالة التصنيف ان بنك الاستثمار هذا كان له حظ ولاته سجل ناجح في عمليات استثمارية معقدة من حيث انشاء الشركات أو الاستيلاء عليها وإعادة تركيبها وطرح أسهمها في الأسواق وجني أرباح مقلتها منها. الا ان نجاحه لم يكن باهراً في مجالات اخرى كالاستثمارات العقارية.

BBB-/A-2

وقد تأسس هذا البنك عام ١٩٧٩ بموجب رخصة من مؤسسة النقد البحرينية كبنك للاستثمار مثل انفستكوروب. لكنه يتخذ لنفسه مجالاً متخصصاً في تمويل التجارة وخدمات الاستثمار والقطع في أسواق له بها معرفة موثوقة، وخصوصاً في الشرق الأوسط وتركيا وآسيا الوسطى وشبه القارة الهندية.

لكن هذا البنك يعتبر مصرفاً صغيراً فلم تتجاوز موجوداته مبلغ ٢٠٠ مليون دولار فقط في ١٩٩٥. ومع ذلك فإن ترسليه تعتبر كبيرة بالنسبة الى المخاطر التي يخوضها، وهذه الترسلية العالية حاسمة في نشاط البنك وسمعته ولا سيما انه يركز على اسواق أسبوية جديدة مثل قازاخستان حيث سيطر قريباً مصرفاً محلياً بملك غالبية، مما يؤكد عزمه على المزيد من تركيز عملياته في اسواق آسيا الوسطى. وبالتالي، فهو مؤهل أكثر من غيره للافادة من الاهتمام العالمي المتزايد، ببنك المنطقة.

البنك التجاري المغربي

ومن المشرق الى المغرب، نرى ان وكالة التصنيف قد رفعت درجة البنك التجاري المغربي للمدى القصير من BBB الى BBB+، وأبقت على تصنيفه للمدى البعيد على درجة A-2 مع ثقة

بنك «طيب»

كذلك رفعت «كابيتال انتليجنس» درجة تصنيف بنك «طيب» البحريني أيضاً للمدى القصير والمدى الطويل على السواء من BB+/A-3 الى

القطاع المالي

وقف تصنيف

وقد أوقفت «كابيتال انتليجنس» التصنيف القصير والطويل للمدى للبنكين الباكستانيين، «حبيب بنك» و«بنابند بنك» اللذين يحتلان المرتبتين الثانية والرابعة على التوالي بين البنوك التجارية الباكستانية قياساً على موجوداتهما الاجمالية في نهاية ١٩٩٥.

والسبب في ذلك كونهما من البنوك المؤممة، والاستخدامهما لأغراض سياسية بتقديم تسليفات وقروض وتطبيقات لمشاريع غير اقتصادية وعمليات مشبوهة. وقد برز مدى المشكلة في عام ١٩٩٢ عندما قامت الحكومة الانتقالية برئاسة معين قرشي بإصدار لائحة باسماء المتخلفين عن سداد قروضهم، ومن ثم تراكمت المشكلات الناشئة من التسليفات المشبوهة، بحيث ان الدين الهالك او المشكوك بتسليفها بلغت ٣٠ في المائة من محفظة القروض وعدة اضعاف القاعدة الترسلية للبنكين المذكورين. واعربت الوكالة عن اعتقادها بان تصنيف هذين البنكين يمكن وضعه في اطار المخاطر الائتمانية ذاتها للحكومة الباكستانية. ولما كان من المنتظر ان يجري بيعهما الى القطاع الخاص بموجب برنامج

باستقراره. وكانت موجودات البنك المذكور قد بلغت في نهاية ١٩٩٥ مبلغ ٢.٦ مليار دولار لتجمله ثالث أكبر بنك في المغرب. وقد لجأ في السنوات الأخيرة الى انتعاج استراتيجية تنويعية بانشاء عدد من الشركات التابعة كل منها متخصص في مجال معين من مجالات الخدمات المالية.



وفوق ذلك، راح يوسع عملياته الخارجية في انحاء اخرى من العالم، وهي عمليات كانت تقتصر سابقاً على البنك المغربي للتجارة الخارجية. وربما كان هذا الاتجاه العالمي ناشئاً من تلك مجموعات اجنبيتين حصة ٢٠٪ لكل منهما فيه هما «بنكو سنترال الاسباني-الأميركي» في مدريد، ومجموعة «اومينيم شمال إفريقيا». ويشهد له أيضاً سجل متناقص وقرى، حسب المؤشرات المالية الرئيسية، اجتمعت فيه الرعيحة العالية الى الترسلية الوافية وتحسين نوعيات موجوداته. وهو بذلك مؤهل لمواجهة التحدي الناشئ من عزم الحكومة المغربية على إزالة القيود الحكومية على

أكبر بنك للمعلومات في العالم

اشترت شركة «بانكستات» التي تعتبر أكبر مصدر لتزويد المعلومات الإلكترونية عن المصارف في انحاء العالم، موجودات شركة منافسة لها هي «يوراستار» التي كانت جزءاً من شركة «سلاي» التي تتخذ من نيو جيرسي مقراً. وقد انضم جان سلي مؤسس «يوراستار» الى «بانكستات» التي يقول رئيسها طوم بايارانو انها بخطوتها هذه ستصبح أكبر بنك عالمي للمعلومات في العالم باتساع تغطيتها لتشمل أكثر من عشرة الاف مؤسسة مالية ومصرفية.

AL-MIZAN

يزن ويوازن

قسمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد: لمدة:
طية ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة:)

الاسم:

العنوان:

البلد:

AL-Mizan Subscription Dept., Congress House, 14 Lyon Road
Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

ترسل القسمة على العنوان لاتي

الاشتراك السنوي

المملكة البريطانية المتحدة

في الخارج

لطلاب والجمعيات

لأفراد

لمؤسسات والشركات

١٠ جنيهات

١٠٠ جنيه

١٠٠٠ جنيه

PROXIMA. The Networking People Ltd

تلف لأم:

بورصة عمان تحت رحمة الشائعات

بسبب نقص المعلومات

حذرت دراسة حول بورصة عمان من اثار نقص المعلومات عن أداء الشركات وانعاجات الاقتصاد على أداء البورصة، وبعت الى خلق بيئة معلوماتية وتؤدي الإفشاح والشائعات لتضيق اداء هذا السوق. وأشارت الدراسة التي تحمل اسم «الأوراق المالية الأردنية وسوقها» التي طأطأة التفاوت الكبير في اجماع التداول اليومي في البورصة وتناثر الشدائد بالأجواء والتفكيرات السياسية في جو من نقص المعلومات الكافية واستمرحت الدراسة المنحى العام لأداء البورصة التي شهدت خلال سنة ١٩٩٦ وحتى منتصف سنة ١٩٩٦ نشاطاً ملحوظاً، حيث ارتفعت اجماع التداول اليومية الى مستويات قياسية وتصدت أسعار معظم الاسهم ما جعل العديد من الصفقات والشراء المالية المتخصصة تصنف بورصة عمان كأحد أهم الأسواق الناشئة.

وهيب الدراسة لقد جاء هذا النشاط نتيجة طبيعية ومنطقية لاجمال عدة اهمها تعويض الانخفاض الذي حصل على سعر صرف الدينار في نهاية سنة ١٩٩٦ حيث لم تتمكن الطبيعة التي من أهم سماتها نشاط البورصة الأولى (إصدار الأوراق المالية) اما لتضيق الحاد في سيولة النشاط المتمثل في انخفاض اجماع التداول والتراجع الشديد في أسعار الاسهم الذي حصل في نهاية ١٩٩٣ استمر الى اواسط سنة ١٩٩٥ هرب يعود حسب الدراسة الى عامل انخفاض السيولة المتاحة في السوق، نتيجة السياسة النقدية المتشددة التي يتبناها «البنك المركزي» واسلوب المفاجأة في تطبيقها، وكذلك الى حدة نشاط البورصة الأولى

المنشأة بالحجم المرتفع للإصدارات الأولية، وحالة القزف والتخلف التي ولقت الأحداث السياسية المتتالية وحاولت الدراسة البحث في الأسباب الأساسية المؤدية الى تراجع اجماع التداول اليومية خلال فترات متقاربة في البورصة، التي اهمها السياسة المالية والنقدية التي يتصرف عليها بشكل مباشر البنك المركزي الذي يلجأ في احيان كثيرة الى شد زمام الأمور الى حدود قياسية تتعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، وذلك بهدف تشجيع الانعاش والمحافظة على سعر صرف الدينار. ويقول خبراء ان افتقار السوق المالي، بسبب القصور الواضح في قانون الدين العام وبعض القوانين الاخرى، الى الأدوات المالية المناسبة المستعملة في الأسواق العالمية لإدارة السياسة النقدية من خلال عمليات البورصة المفتوحة وبالتالي التأثير التدريجي على السيولة المتاحة في الاقتصاد، كان يجرى البنك المركزي على إصدار التطبيقات بين الحين والآخر لتصويب الأوضاع مما كان يؤثر بشكل ملحوظ على الاقتصاد ويتسبب على البورصة بعدة. ومن الأسباب المهمة الأخرى التي تراها الدراسة سبباً لتراجع اجماع التداول اليومية غياب البنية المعلوماتية مما يخلق مرتعاً خصياً للشائعات والمعلومات الخاطئة، كما ان غياب الوعي الاستثماري لدى الكثيرين من المستثمرين الأفراد الذين تشكل استثماراتهم نسبة عالية من مجمل الاستثمار يميل هؤلاء يتجهون الى الاستثمار قصير الأجل، وتزدهر السياسة المطروقة لدى هؤلاء الى تفسير التطورات الاقتصادية والسياسية المحلية منها والاقليمية بشكل خاطئ، يقومهم لاتخاذ قرارات استثمارية مغفلة خلال فترات زمنية قريبة. كذلك فإن البورصة تعاني من نقص في أنواع الأوراق المالية والتي في حالة استعانتها يمكن تشكل القوت اللازمة لزيادة الإيرادات وتذويها وتقليل المصاريف وتوجد مجالات للتحوط ضد التقلبات الاقتصادية.

الامم المتحدة ترغم بغداد على تغيير شروط عقدها مع «ميتسوبيشي»

ارتفاع الأسعار أجبر العراق على خفض حجم صادراته

يقول خبراء النفط على علم وبداية، ان السعر المرتفع للنفط الخام لجبر العراق، الذي وقع عقوداً لتصدير ٥٤١ ألف برميل يومياً، على الحدود المائية اليومية التي وضعتها الامم المتحدة.

وقد بدأ العراق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بتصدير نفط الخام بموجب اتفاق مع الامم المتحدة بجوز

له تصدير كميات تعادل قيمتها مليارات من الدولارات كل ستة اشهر لشراء مواد غذائية وادوية ويقول الخبراء ذاتهم ان السعر الصافي لبرميل النفط الخام العراقي الذي يتم تسليمه على البحر المتوسط (٢٢,٦ دولار) دفع بغداد الى ابلاغ اربعة زبائن من اصل خفض الكميات التي ستورسل لهم واكدت مصادر عراقية ان بغداد

وقعت في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر الماضي ٢٤ عقداً، وافقت لجنة المراقبة التابعة للامم المتحدة على ٢١ منها، اي ما يعادل ٤٨٥ ألف برميل تبلغ قيمتها ٩٧٥ مليون دولار، ووضحت المصادر ذاتها انه سيتم خفض الكميات المصدرة بـ ٧٦ ألف برميل يومياً، وقالت الاجهزة المختصة في بغداد بايلاغ الزبائن الاربعة انهم سيستوردون الكميات

التي لم تسلم لهم في حال انخفضت الاسعار خلال النصف الاول من السنة الجارية او خلال النصف الثاني وما يجدر ذكره هنا، ان العراق، الذي حددت منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) حصته في الانتاج بـ ١,٢ مليون برميل يومياً، ينتج حالياً ١,٠٤٥ مليون برميل منها ٤٨٥ ألف برميل للتصدير و ٥٥٠ ألف

للاستهلاك الداخلي وعشرة الاف برميل لتغطية فواتير تركيا. وكانت اوساط نفطية ذكرت في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر الماضي ان بغداد وقعت عقوداً مع ٢٢ شركة نفطية اجنبية منها اربع شركات اميركية وخمس روسية وشركتان فرنسيتان، لبيع هذه الشركات ٥٤١ ألف برميل من النفط الخام يومياً، في اطار ترتيبات «النفط مقابل الغذاء»

التي دخلت حيز التنفيذ بعد سبعة اشهر من ابرامها مع الامم المتحدة ومن هذه الكميات يفترض ان ينقل ٢٢٠ ألف برميل من كركوك عبر انبوب النفط الى مصب كيهان التركي و ٢١١ ألف برميل من البصرة عبر ميناء البكر على الخليج. على صعيد اخر اقدمت المؤسسة العراقية لتسويق النفط (سومو) على تغيير شروط عقد نفطي مع شركة «ميتسوبيشي» اليابانية بحيث تخفض الكميات المبيعة الى ٢٠ ألف برميل يومياً وتعتمد الفترة المتفق عليها لسنة اشهر.

والغد كان ينص اصلاً على بيع ٤٠ ألف برميل يومياً من النفط العراقي على مدى ثلاثة اشهر وانه تغير بناء على طلب «مؤسسة سومو»

واضافت مصادر المؤسسة العراقية ان الشركة اليابانية طلبت في المقابل السماح لها بشراء ٤٠ ألف برميل اخرى خلال الفترة من نيسان (ابريل) حتى حزيران (يونيو). وقالت ان سومو لم ترد على الطلب بعد.

واشارت المصادر الى انه تم ابلاغ نحو ست شركات اخرى بتغييرات مشابهة في عقودها العينية ولم تذكر اسماء هذه الشركات.

وتكررت ان مؤسسة «سومو» ابلغت «ميتسوبيشي» ان الامم المتحدة حذرت بغداد بشأن الكميات التي تعاقبت عليها.

وحتى الثالث من كانون الثاني/ يناير الجاري افقت ٢١ شركة على شراء ٥٥١ ألف برميل يومياً من النفط الخام من العراق، ومدة العقود اولا ثلاثة اشهر.

وقالت المصادر ان قد تمر فترة قبل ان يرد العراق على طلب «ميتسوبيشي» للحصول على كميات اضافية من النفط الخام.

و«ميتسوبيشي» هي الشركة اليابانية الوحيدة التي ابرمت اتفاقاً لشراء النفط العراقي في اطار الاتفاق بين بغداد والامم المتحدة.

في برامج المصافي الاميركية لسنة ١٩٩٧

دمج وخفض نفقات لنقل قطاع التكرير الخاسر الى الربحية

توقع محللون نفطيون ان تواصل مصافي النفط الاميركية خلال هذه السنة خطتها التي سارت عليها هذا العام لتحسين اوضاعها والاندماج في عمليات اعادة الهيكلة وخفض النفقات اصلاً بتحصين ارباحها والعائدات المنخفضة على رأس المال.

في تقرير صادر عن «مؤسسة بير ستورتنز» في نيويورك نقراً «ان سنة ١٩٩٦ شهدت تغيراً كبيراً، فقد كانت عمليات اعادة الهيكلة وخفض التكاليف مكثفة لم يسبق لها مثيل، ونعتقد اننا سنرى المزيد من ذلك في السنة المقبلة».

وجاء في التقرير ايضاً «ان قطاع تكرير النفط في الولايات المتحدة قطاع خاسر فالتعاقدات تقل عن تكاليف رأس المال لذلك تحل كل شركة كيفية زيادة هامش ارباحها في انشطتها من عمليات التكرير. وتذكر جميع هذه الشركات في خفض التكاليف، واقامة تحالفات استراتيجية».

واشار جيم فالي في محلل الطاقة في مؤسسة «سميث بارني» الى ان العديد من المصافي حققت عائدات منخفضة على رأس المال لا تزيد على ٣٪ الى ٤٪ على مدى السنوات الست الماضية، ومن بين شركات التكرير المستقلة «توسكو كورب» هي الاستثناء الوحيد، حيث حققت عائداً على رأس المال

زاد عن ١١٪ بين ١٩٩٢ و ١٩٩٥. وقال فالي ان قطاع تكرير النفط «يتسم بدرجة عالية من المنافسة. فهناك فائض على مستوى العالم في عمليات التكرير، مشيراً الى ان هذا يعد احد العوامل التي جعلت هوامش الربح تثبت على مستويات ضعيفة في اغلب المصافي».

واجمالاً تراوحت هوامش ارباح منتجوات التكرير الاميركية حول ممتوى ٣,٧٨ دولار للبرميل في معظم اوقات سنة ١٩٩٦، وفقاً لتقديرات بول تينج المحلل في «سالومون برادرز» والتي لا تزيد كثيراً عن متوسط التكاليف في المصافي الاميركية الذي تراوح بين ٢,٧٥ و ٣ دولارات للبرميل.

ويرى محللون نفطيون ان اتفاق المصافي انخفض بنسبة ٢٥٪ في سنة ١٩٩٦، ويرجعون انه سيقى على حاله دون تغير في سنة ١٩٩٧، فمطم المصافي قد استكملت الآن عمليات التحديث المكلفة من اجل انتاج وقود انظف عند الاحتراق مثل البنزين المحسن. ان زيادة قدرها ٢٪ في الطلب الاميركي على المنتجات المكررة في سنة ١٩٩٧ سيساعد ذلك على دعم هوامش الربح التي انهم يتفوقون جميع فالي على انه يخمين مواصله خفض التكاليف من اجل تحسين هوامش الربح

واشار المحللون الى عدد من ابرز الاجراءات التي اتخذتها المصافي الاميركية هذه السنة منها، تأكيد «تكساكو» وشمل اويل» في تشرين الاول/ اكتوبر الماضي انهما توجتان مع اصولهما الاميركية في قطاع عمليات التكرير وكذلك اصول شركة «ستار انتربرايز» وهي شركة مشتركة بين «تكساكو» و«ارامكو» السعودية. ومن المرجح ان يؤدي نجاح اصول الشركات الثلاث الى خفض التكاليف بما يزيد على مليار دولار وفقاً لتقديرات بعض المراقبين النفطيين، وان يصل بحصة منافذ بيع «شل» وعندها أكثر من ٨٧٠٠ منفذ للبيع بالتجزئة، بالإضافة الى منافذ بيع «تكساكو» و«استار» وعندها ١٤٠٠٠ منفذ الى نحو ١٥٪ من السوق. وقالت «تكساكو» انها تتوقع التصديق على خطاب نوايا بشأن هذا الاتفاق في الربع الاول من هذه السنة. ومن الاجراءات الاخرى قيام «توسكو» في شباط/ فبراير الماضي بشراء مصفاة ماركوس هول التابعة ل«بريتش بتروليوم» التي تنتج ١٨٥ ألف برميل يومياً مقابل ٢٥ مليون دولار. كما وافقت «توسكو» في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي على دفع ١,٤ مليار دولار لشراء الأصول الثابتة لشركة «نيوتكس كورب» التي تشمل ثلاث مصافي في كاليفورنيا و ١٢٥٠ منفذ بيع بالتجزئة في

الساحل الغربي للولايات المتحدة وهواوي. وذكر محللون ان هذه الصفقة ستوفر على «نيوتكس» ما يصل الى ٢٥٠ مليون دولار من النفقات الرأسمالية في عملياتها التكريرية الخاصة في كاليفورنيا والتي من المفترض ان تعيد توجيهها الى عمليات الانتاج والتكرير الدولية. كما اعلنت «شلاند» في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر الماضي انها ستعيد هيكلة وحداتها الرئيسية لتحسين ربحيتها. وقدرت شركة «فاليلو اينرجي» في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي فصل اصولها في عمليات التكرير وتحويلها الى شركة مستقلة وبيع اصول انتاج الغاز الطبيعي مع شركة قائمة. وقالت «فاليلو» ان اعادة الهيكلة هذه ستخفض ديونها الى نحو ٣٧٥ مليون دولار عن مستواها الراهن البالغ ٩٢٥ مليون دولار من جهة اخرى، وافق مالكو الاسهم في الثالث من كانون الأول/ ديسمبر على عملية مبادلة للاسهم قيمتها ٨٥٠ مليون دولار بعية دمج شركتي «دايموند شامروك» و«الترامار» في شركة جديدة يطلق عليها اسم «الترامار دايمود شامروك» يكون مقرها في سان انطونيو في تكساس. ووصف المحللون هذه العملية بأنها اندماج دفاعي يهدف في الاساس الى حماية كل من الشركتين من منافسة الشركات الكبرى.

بهدف استغلال الإحتياطي الهائل في البلاد

«راس لفان» تقترض ٢,٥ مليار دولار لتمويل مشروع غاز

توصلت «شركة راس لفان» لقطرة للغاز الطبيعي المسال (راس غاز) الى ترتيبات لجمع ٢,٥ مليار دولار في صورة قروض وتمويل لمشروع للغاز يتكلف ٣,٤ مليار دولار.

والتمويل يتضمن تسهيلات ائتمانية قدرها ١,٣٥ مليار دولار وإصدار لسندات بقيمة ١,٢ مليار دولار في حين تتضمن التسهيلات الائتمانية قرضاً قدره ٤٥٠ مليون دولار اعده اتحاد مصارف نوبل يقره المصرف الهولندي الياباني و«مصرف دكريندي سويس» السويسري.

وتضمن ايضاً قرضاً قدره ٤٦٥

مليون دولار يضمه «مصرف التصدير والاستيراد الاميركي» (اكسبيك)، واتزاناً قدره ٢٥٠ مليون دولار تضمه ادارة ضمان الائتمانات التصدير البريطانية، واتزاناً قدره ١٨٥ مليون دولار تضمه هيئة الائتمانات التصدير الايطالية.

واعلنت مؤسستا «فولكسمان ساكس» و«سي.اس. فيرست بوسطن» اللذان تقومان معاً بإدارة اصدار السندات طرح نوعين من السندات بقيمة اجمالية قدرها ١,٢ مليار دولار.

وراس غازه احد ثلاثة مشروعات رئيسية لتصدير الغاز في قطر تهدف الى استغلال الإحتياطي

الهائل من الغاز في البلاد وهو ثالث اكبر احتياطي في العالم بعد احتياطي الغاز في روسيا وايران. وتنفك «المؤسسة القطرية العامة للبترويل» حصص قدرها ٢٦,٥٪ في راس غاز، بينما تمتلك شركة موبيل الاميركية حصص قدرها ٢٦,٥٪، وشركة نيسو ايراي، اليابانية ٢٤٪ وشركة «اينوتشيو» اليابانية ٢٪.

ويصل التمويل جانباً من الاموال اللازمة للمرحلة الاولى من مشروع راس غاز لتسليم الغاز الذي يتكلف بضعة مليارات من الدولارات ويهدف الى انتاج ٥,٢ مليون طن في السنة من الغاز الطبيعي المسال من وحدتين طاقه كل منهما ٢,٦ مليون طن.

اما التكلفة المادية وهي تعادل نحو ٢,٥ او ٨٥٠ مليون دولار فسيجري تغطيتها من حقوق الملكية الخاصة بحملة الاسهم.

ومن المقرر ان يدخل مشروع راس غاز مرحلة الانتاج في تموز/ يوليو ١٩٩٩. وقد وقعت الشركة اتفاقاً مع هيئة الغاز الكورية في كوريا الجنوبية تبيع لها بمقتضاها ٢,٤ مليون طن من الغاز الطبيعي المسال في السنة ابتداء من سنة ١٩٩٩، وهي تتفاوض على مزيد من الصفقات مع مستهلكين آخرين في الشرق الاقصى واسيا. ومن المنتظر ان يجري توسيع المشروع على مراحل بحيث يشتمل في نهاية الامر على ست وحدات

طاقته اجمالية ١٥,٦ مليون طن في السنة لوفاء بالطلب المستقبلي في سوق الغاز الطبيعي المسال.

والشروع الاخران في قطر لتصدير الغاز هما شركة قطر للغاز المسال (قطر غاز) التي بدأت الانتاج في ايلول/ سبتمبر الماضي، وشركة قطر انترن لتسويق الغاز الطبيعي المسال التي من المتوقع ان تبدأ الانتاج في سنة ٢٠٠١. وتطلع الى تصدير الغاز القطري المسال الى الهند وبنوة إسرائيل.



بروفيل

امراة في حذاء رجل...



وفي هذا مزلق خطير ويزيد خطورة أن هنالك تساؤلات متزايدة حول: من هو لعل الذي يقود الدولة الفاتدة. ووجه الخطورة في هذه الحالة أن مشكلة الهيمنة الخارجية سوف تنقلب حكماً مشكلة داخلية. وربما مشكلة مستعصية. يصح عليها القول المأثور: «أبها الطبيب طيب نفسك» أنها حالة مركبة تدور ببساطة. ولذلك تعطي صورة مغشوشة أو خادعة. فما من مشكلة خارجية تتعامل الولايات المتحدة بها إلا وأنها صورة مصغرة في الواقع الأميركي الداخلي. من الحروب والانقسامات الأملية إلى المناقشات والصراعات التجارية والاقتصادية. فكل الولايات المتحدة في داخلها لبناها وفلسفتها وخليجها وصومالها وبلغاتها وصينها وياپانها وفارتها السوداء المظرومة والمنحورة.

فالخيط رفيع جداً بين فكرة «القيادة» وفكرة «الهيمنة». ولا أحد من المفكرين الأميركيين الجديين يعتقد للحظة واحدة أنه من الممكن أو من الحكمة أن تقول الولايات المتحدة لبقية العالم ما يجب أن يفعل وما يجب أن لا يفعل.

والسيدة مادلين أولبرايت، كما يبدو، أكثر ميلاً من سابقتها في الخارجية إلى القيادة بالأمل. وقد قال بعض المعلقين الأميركيين المياليين إلى إسرائيل أن أولبرايت على الأقل لن تتوجه إلى دمشق في تشرين زيارة كما فعل سلفها أرين كريستوفر. طناً منهم أن مثل هذا الموقف دليل قوة وحزم. لكن الزيارات الدمشقية المتكررة للوزير الخارجية السابق، تعد له مآثرة سوف تذكر في التاريخ على أنها مثال عن القيادة بالمرؤنة والنقاش والتبادل والتحميص والفهم. أو الاستعداد لفهم. أصول المشكلات لا فروعها ويؤهلها فحسب.

وإن تقول السيدة أولبرايت للعالم ما يجب أن يفعل وما يجب أن لا يفعل.

ليس بداية جيدة. ولا ينبغي بصيرة ناجحة.

فالدولة الفاتدة بين الدول. هي كالرجل القائد بين الرجال. وإذا فصح كاتب أميركي معروف كليبتون بأن يعيد قراءة كتاب «الأمير» لماكيافلتي كي يستشف منه مقومات القيادة لا مرجحاتها فقط وقد ذكر الكاتب قيادة بلاده التي تقود العالم بقول ماكيافلتي أن على القائد أن يعرض حرصاً خاصاً على أن لا يصبح مكرهاً. وبمفهوم من «الفرع» بل يجب أن يعمل قصارى جهده لكي يبقى محبوباً ومرغوباً.

وقال الكاتب الأميركي ذلك لشعير منه على شواهد وأدلة بأن قيادة أميركا للعالم تسير في اتجاه الهيمنة. مما يؤدي بها حتماً إلى وضع تصبح فيه مكرهة ومبغوضة من جميع العالم.

يقول بعض المؤرخين أن نابليون بونابرت في أواخر حياته، عندما بات مغلياً ومعزولاً، ندم ندماً شديداً على كلمات قالها في عز سلطانه مؤثراً الهيمنة على المودة. عندما قال: «الصادقة ما هي إلا اسم. أنا لا أحد أبدأ. انني أعرف جيداً أنه ليس لي أصدقا. حقيقيون ظالموا أنا في القيادة لدي من ينبغي الصداقة بقدر ما أريد. لكن على الرجال أن يكونوا أصداء» في قلوبهم وفي مقاصدهم. أو فليتركوا شؤون الحرب والحكم. الاحاسيس هي للنساء فقط.

أنحكم على مادلين أولبرايت بملابسها النساء. أم بلحذية الرجال المسانين إلى العرب؟

□ إذا كان هنالك من شيء يميز سيرة الرئيس الأميركي بيل كلينتون، فهو النساء. ويقال إن الفضل في إعادة انتخابه لولاية ثانية مرده إلى العنصر النسائي. ليس فقط لكونه شاباً وسيماً. أو لشهره بمغامراته الغرامية. بل لأنه، وربما بتأثير زوجته هيلاري، أعلى العنصر النسائي دوراً مميّزاً في الحياة العامة.

وليس شيئاً قليلاً أو عابراً أن يختار كليبتون امرأة لتكون وزيرة خارجية في ولايته الجديدة. لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة منذ تأسيسها. ويهذه المأثرة دون غيرها سوف يذكر كليبتون في التاريخ. ويقال أن كليبتون قبل أن يأتى إلى فرانسه ليلا يفضل لعب الورق. وإن لعبت المفصلة في الورق هي تلك التي يسميها الأميركيون «لعبة القلوب» بما للمصادفة أو للمفارقة.

ولعبة القلوب هذه، هي جيم كليبتون بقدر ما هي تعميمه. ولذا يدخل ولايته الثانية بخولاً مسموماً ومنصفاً على يد امرأة تدعى بولا جونز تقف دعواها القضائية ضده بسبب مزاعمها أنه «ضابطها جنسياً» يوم كان حاكماً لولاية أركنساس، كالسيف السلطاني فوق رأسه لا يعرف متى يهوي عليه.

وهذه أيضاً سابقة تاريخية تسجل له. مع أنه ليس أول سياسي أو حاكم يدخل في مثل هذه المغامرات. وإن يكون الأخير. وما زاد المسألة جدية قبول المحكمة العليا النظر في دعوى بولا جونز. وهو تطور ربما شكل سابقة جديدة أيضاً.

فما وجه سوف يقرأ العالم بيل كليبتون في ولايته الثانية. بوجه بولا جونز. أم بوجه مادلين أولبرايت.

الأميركيون ربما فضلوا الوجه الأول. وربما فضلوه من قبيل التسلية كأي مسلسل تلفزيوني يختلط فيه المعقول باللامعقول. والحقيقة الواقعة بالوقائع الملمقة. أما العالم الخارجي. ومنه الشرق الأوسط على وجه الخصوص بسبب المصالح والنفوذ والمسألة الاستراتيجية. الفلسطينية، فانه سوف ينظر إليه قطعاً بوجه وزيرة الخارجية التي تتولى مهام ظلت لعمات التنصير حكراً على الرجال. فاستحلت أن تصفها بأنها «امراة في حذاء رجل». هذا إذا جاز وصف أولبرايت بأنها «امراة».

إن هذه المرأة التي تقف في حذاء فضله الاسكافيين للرجال، تصيف إلى نهائ المنصب، الهداء الطيبين للنساء» وخصوصاً في مواقع السلطة. وهي، بالتالي، تقف ليس فقط في حذاء الرجال بل تحت الأضواء العالمية من كل حذب وصوب. لكونها «السوبرا» الرئيسية في أوبرا جديدة يختلف النقاد حول كتاب كساتها وروايع موسيقاها ومفصل أزيائها ومختار ممثلها. فهي، شتاً أم أينا، وعن حق أو غير حق، تمثل الدولة الفاتدة في العالم تجاه بقية العالم «المستعاد». ومن المفارقات أن القوة الأميركية التي جعلت الولايات المتحدة الدولة القائدة بلا منازع حتى الآن، هي قوتها الداخلية التي هي في الوقت ذاته مصدر ضعفها. ولذلك فإن المسألة ليست محسومة. وإن بدت كذلك. ولأن الأمر كذلك، فإن العالم الخارجي قد لا يكون سهل القيادة كما يمكن أن يخطر للسيدة أولبرايت.

إن تجربة السيدة أولبرايت في الاسم المتحدة، تحمل على اللحن من خلال مسافة العقوبات ضد العراق ومسألة رفض التهديد لولاية بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة. بأن منظورها للدور القيادي لبلادها هو منظور الهيمنة.

الضيف

تصفية بقايا «الإمبراطورية» الكويتية

سهام رزوقي تنتشل شركة نفط الكويت من الأوهام والخسائر!

السلطة من وراء الستار. وقد ألبست وجوهاً ملحوظاً حتى في التجارة والأعمال والاستقلالية المالية.

وما هي سهام رزوقي تصفي شركة التوسع الاعتيادي التي مارستها شركة نفط الكويت في السابق من خلال سنانا في. ببيع هذه الشركة إلى اللوبيين بنصف القيمة المقنوعة في الأصل. أي مبلغ ١,٢٢ مليار دولار. وهذا ليس خسارة وإن كان يبدو كذلك لأول وهلة. بل هو تحديد للخسارة. لأن استمرار ملك الكويت للشركة الأميركية كان يعني استمرار الخسائر التشغيلية المتواصلة.

وبذلك تكون سهام رزوقي قد انتشلته شركة نفط الكويت من أوهامها السابقة ومن خسائرها. فما بنده هي الخليفة الصباح وجد من يلهمه في النهاية.

لعل انتقاد الكويت من نفسها يكون على يد...

امراة

والآن تقف على رأس إدارة الشركة خط الكويت المبرورة عن الانكسار. أو على الأصح، عن الشيخ علي الخليفة الصباح الذي ثارت تلك الشبهات كلها في زمن توليه وراثة النقط المالية والذي كانت سياسته النفطية من أسباب الاحتجاج العراقي. سيدة محترمة في السيدة سهام رزوقي شقيقة الأستاذ طارق رزوقي سفير الكويت لدى قصر الابرة في باريس.

وعندما تسأل الكويت عن الرزوقيين سهام وطارق، فإن بعضهم يعرف سهام بأنها شقيقة طارق. وبعضهم يعرف طارق بأنه شقيق سهام. لكنهم جميعاً يقولون فيها ما قاله المتنبي في شقيقة سيف الدولة: «يا أخت خير أخ».

فوجود سهام رزوقي في شركة نفط الكويت، كما يقول بعضهم، هو شهادة للكويت وللشركة الكويتية. وإن كانت الحكومة الكويتية مارالت ترميم المرأة من حقوقها السياسية كحق الانتخاب والترشيح للانتخابات. فما تحرم وتحتل الحكومة ليس هو المقياس ذلك أن المرأة الكويتية تمارس

الكويتيين بالانتاج باسمهم سنانا في. وجني أرباح كبيرة غير مشروعة لأن عملياتهم جرت بناء على معلومات من الداخل. وهذا شيء غير مقبول في المؤسسات العالمية الجدية ودونه مخاطر جزائية.

وتحت مظلة الاحتجاج العراقي للكويت وأزمة حرب الخليج في التسعينات، راح الكويتيون يصفون «إمبراطوريتهم» الاستثمارية في الخارج بسبب الحاجة الملحة إلى السيولة المالية. فتكبدوا خسائر مضاعفة، وخصوصاً في أسبانيا حيث لم تعرف نماذجهم وساربت تلك الاستثمارات إلى اليأس. على الرغم من نشاط لجان التحقيق والشقيق في الكويت وفي خارج الكويت. أولاً، لأن تلك الاستثمارات اشترها الكويتيون بقيمة أعلى كثيراً من قيمتها الفعلية. وثانياً، لأنها بيعت بأسعار تقل كثيراً عن الأسعار الحقيقية. فقد اكتمل الكويت الخسائر كالمبتدأ طوعاً ونزولاً وما بين يدي. أي في فترة التصفية تحت الإدارة الكويتية.

من الانكسار، تبعت عن مجالات عالمية للتقليب عن النفط وانتاجه. وعن مصاف لتكويره. ومذاقاً لتصفية وتوزيعه.

وباختصار، قامت شركة نفط الكويت بشراء واحدة من الشركات الأميركية المعروفة هي شركة «سنانا في» التي تملك مصالح نفطية في بحر الشمال بحيث للتوزيع والانتاج حقول نفطية غنية، مما يعني الزعة الانفصالية للاسكتلنديين لأن الحقول البريطانية في مياعهم وقبالة سواحلهم.

شراء الكويتيين لشركة «سنانا في» أثار في حبه ضجة عالمية لا تقل عن الضجة التي أثارها الجنوبي. حتى باتت تلك الاستثمارات تشكل بالذلل «إمبراطورية» عالمية مخرسية الأطراف. وباتت أسواق المال العالمية تحسب حساباً لكل خطوة يخطوها. أو لا يخطوها. مكتب الاستثمارات الكويتية الخارجية.

وفي سياق ذلك التوسع العالمي للكويت، راحت شركة نفط الكويت التي ورثها آل الصباح

□ يتنقد بعض الكويتيين توجهات حكومتهم في السبعينات والثمانينات، لأنها أهملت نفسها، بفعل ما شاركهم لديها من مال فاش. يكتفي أصبحت دولة عظمى أو ما يشبه ذلك. وفيه عن الغول كيف ولد ذلك شعوراً بالغرور والغطرسة أثار في كثيرين من بقية العرب روحاً عدائياً تجاه الكويت. تحولت إلى نوع من الشماتة عندما تعرضت للاغتيال العراقي. ومنهم من يقول إن الحكومة الكويتية أسهمت في دفع صدام حسين إلى ما أقدم عليه قبل أكثر من ست سنوات.

وقد ملأت الاستثمارات الكويتية في ذلك الوقت العالم كله بنمسه الشمالي ونصف الجنوبي. حتى باتت تلك الاستثمارات تشكل بالذلل «إمبراطورية» عالمية مخرسية الأطراف. وباتت أسواق المال العالمية تحسب حساباً لكل خطوة يخطوها. أو لا يخطوها. مكتب الاستثمارات الكويتية الخارجية.

وفي سياق ذلك التوسع العالمي للكويت، راحت شركة نفط الكويت التي ورثها آل الصباح

PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

التوزيع في أنحاء العالم
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

مدير التحرير
مدير الإنتاج
مكتاب
الصناعات
PROXIMA ATELIER
التصميم والاعراف
الخطوط: بوهج عسافري

مدير التحرير
مدير الإنتاج
مكتاب
الصناعات
PROXIMA ATELIER
التصميم والاعراف
الخطوط: بوهج عسافري

المجلد الرابع - العدد الرابع - كانون الثاني/يناير ١٩٩٧